بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الكريم المنان منزل القرآن خلق الإنسان علّمه البيان، أنزل على عبده الكتاب وفصل الخطاب، أشكره على جزيل نعمه وتواتر آلائه ومننه، وأصلّي وأسلّم على الرحمة المهداة والنعمة المسداة نبينا محمد بن عبد الله، وعلى آله وأصحابه ومن والاه، واهتدى بهداه إلى يوم يلقاه.

أما بعد فإن من أفضل الأعمال وأبركها ما كان في خدمة القرآن الكريم، وإن المؤمن ليجد سعادته وهو يدرس كتاب الله، ويتأمل أسراره وعجائبه، وإن عجائبه لا تنتهي، ووجَدْتُني أرغب في أن أدرس باباً من أبواب النحو وهو باب التنازع النحوي، من خلال كتاب الله العظيم لتكون شواهد الدرس حيّة ملموسة، وقضاياه موافقة للأسلوب الرصين، والعمل من خلال كتاب الله خير من اللُّهاث خلف شواهد شعرية كثيراً ما تحكمها الضرائر، ويتنازعها اختلاف الرواية، ولا أدعي أنني مبتكر هذه الفكرة، ولا أقول إني ابن بجدها، وإنني أتيت فيها بجديد لم يُسمع، ولكني أقول: جمعت في هذا البحث ما تفرق في بطون كتب الأعاريب، وتشتت في مجلّدات كتب التفسير، وتناثر في مطوَّلات كتب النحو، فنسّقت منه ما تآلف، وجمعت منه ما تناثر، وقرَّبت منه ما تباعد، في نظم آمل أن يكون فريدا، وتنسيق أرجو جديداً، وهذا أحد مقاصد التأليف الثمانية التي أشار إليها أبو حيان بقوله: «فدونك أيها السائل من هذا الشرح كتابا غريب المثال قريب المنال هبَّت عليه النفحات اليمانية، واجتمعت فيه المعاني الثمانية وهي التي يصنِّف فيها العلماء، ويتطلبها من التأليف الفهماء: معدومٌ قد اختُرِع، ومُفْتَرِقٌ قد جُمِعَ، وناقصٌ قد كُمِّلَ، ومُجْمَلٌ قد فُصِّلَ، ومُسْهَبٌ قد هُذِّبَ، ومُخْتَلِطٌ قد رُتِّبَ، ومُبْهَمٌ قد عُيِّنَ، وخَطَأٌ قد بُيِّنَ»(١).

---

(١) التذييل والتكميل: ١/ ١١ .

وسمّيته: دراسة باب التنازع النحوي من خلال كتب إعراب القرآن وتفسيره، دراسة نحوية تطبيية

وكان فضيلة الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة عليه رحمة الله قد خلّد ذكره بكتابه العظيم ((دراسات لأسلوب القرآن الكريم)) إذ خدم القرآن الكريم خدمة لا تنكر يشكر عليها، كما سهّل على دارسي النحو مبتغاهم من الأساليب النحوية في القرآن، ولكنّ عمله يحتاج إلى شرح وبيان إذ يغلب عليه طابع الفهرسة، فأردت أن أقوم بهذه المهمة في الأبواب التي أنا بصدد شرحها، وما زال العلماء عبر العصور الإسلامية اللاحق منهم يشرح كلام من سبقه إن كان موجزاً، أو يختصره إن كان مبسوطاً .

اللهم تقبل منا صالح أعمالنا، وتجاوز بمنك وكرمك عن سيِّئها، اللهم ارزقنا الاعتدال في القول والعمل، ولا تجعل في قلوبنا غلاًّ للذين آمنوا أنك أنت العزيز الكريم الوهاب .

دراسة باب التنازع النحوي من خلال كتب إعراب القرآن وتفسيره
دراسة نحوية تطبيقية

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: باب التنازع دراسة نحوية

وفق المباحث الآتية:

المبحث الأول حدّ التنازع

المبحث الثاني: شروط التنازع

المبحث الثالث: الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي

المبحث الرابع: العوامل التي تتنازع

المبحث الخامس: العوامل التي لا تتنازع .

المبحث السادس المعمولات التي يقع فيها التنازع

المبحث السابع المعمولات التي لا يقع فيها التنازع

المبحث الثامن: أي العوامل أولى بالإعمال

المبحث التاسع: الخلاف النحوي في هذا الباب .

الفصل الثاني: العوامل النحوية المتنازعة في القرآن دراسة تطبيقية

وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: المتنازعان: فعلان

المبحث الثاني: المتنازعان: فعل واسم فعل

المبحث الثالث: المتنازعان: فعل و وصف

المبحث الرابع: المتنازعان: فعل ومصدر

المبحث الخامس: المتنازعان مصدران

المبحث السادس: العوامل المتنازعة: ثلاثة مصادر

المبحث السابع: المتنازعان: وصفان

الفصل الثالث: المعمولات المتنازع فيها في القرآن

المبحث الأول: المتنازع فيه فاعل

المبحث الثاني المتنازع فيه مفعول به

المبحث الثالث: المتنازع فيه مختلف بين الفاعلية والمفعولية

المبحث الرابع: المتنازع فيه مفعول لأجله

المبحث الخامس: المتنازع فيه ظرف زمان

المبحث السادس: المتنازع فيه جار ومجرور

الفصل الأول: باب التنازع دراسة نحوية

التنازع مصطلح بصري، ويسميه الكوفيون باب الإعمال، وسمَّاه سيبويه باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به(١)، وعند المبرد: بابٌ من إعمال الأول والثاني، وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر(٢) وسماه مرة أخرى: هذا باب الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر(٣) .

وسأتناوله بالدرس وفق المباحث الآتية :

المبحث الأول: حدّ التنازع

التنازع: مصدر الفعل الخماسي تَنَازَعَ يتنازع تنازُعاً، وهو في اللغة التخاصم، والتجاذب يقال تنازع القوم: اختصموا، ووقع بينهم نِزاعَةٌ أي خصومة قال ابن منظور: «التنازع: التخاصم، وتنازع القوم: اختصموا وبينهم نِزاعةٌ أي خصومة في حق»(٤) قال تعالى: ﴿ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم﴾(٥)، والمنازعة مجاذبة الحُجج في الخصومة قال تعالى: ﴿فتنازعوا أمرهم بينهم وأسروا النجوى﴾(٦)، ويقال هذا محل نزاع أي محل خلاف، وفلان ينازعني الحديث أي

---

(١) الكتاب: ٧٣/١، وينظر، الجمل: ١١١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٦١٣/١، وشرح المقدمة الجزولية الكبير: ٩١١ .

(٢) المقتضب: ٧٢/٤ .

(٣) المقتضب: ٣/ ١١٢ .

(٤) اللسان: (نزع) ٨/ ٣٥٢ .

(٥) الأنفال: ٤٦ .

(٦) طه: ٦٢ .

يجاذبني قال امرؤ القيس:

فلمَّا تنازعنا الحديثَ وأَسْمَحتْ
هصرْتُ بغُصنٍ ذي شماريخَ مَيَّالِ(١)

وسُمِّي الباب بهذا الاسم؛لأن العاملَين تجاذبا وتنازعا من جهة المعنى في طلب المعمول كلٌّ واحد منهما يريد المعمول لنفسه .

وفي اصطلاح النحاة(٢) عرّفه ابن هشام بقوله: ((أن يتقدّم فعلان متصرفان، أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرِّف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى))(٣).

وعرّفه ابن عصفور فقال: ((هو أن يتقدم عاملان فصاعداً ويتأخر عنهما معمول فصاعداً كلّ واحد منهما يطلبه من جهة المعنى))(٤)، ولم يقيِّد ابن عصفور العوامل بأن تكون متصرِّفة أو غير متصرفة، ولم يُخرج الحروف في تعريفه السابق من التنازع، كما لم يقيِّد المعمول المتنازع فيه بألاّ يكون سببيّاً مرفوعاً كما هو عند ابن مالك وتلامذته كما سنرى .

والحدود لا بدَّ أن تكون حاصرة مانعة، فعلى تعريف ابن عصفور يدخل قولنا: (لم ولن أسافر)، في التنازع؛ لأنه قد تقدم عاملان، وتأخر عنهما معمول، وكل واحد من العاملين يطلب ذلك المعمول من جهة المعنى .

---

(١) البيت من الطويل وهو في ديوانه ٣٢ .
قال شارح الديوان: فلما تنازعنا الحديث: أي حدّثتني وحدّثتها، وأصله من النّزع بالدلو وهو جذبها، ومعنى أسمحت: انقادت، وهصرت جذبت ومددت .

(٢) ينظر في تعريف التنازع: شرح التسهيل لابن مالك: ١٦٤/٢، تذكرة النحاة: ٣٣٦، و شرح الحدود للفاكهي: ١٥٢ .

(٣) أوضح المسالك: ٢/ ١٦٤ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور: ٦١٣/١، وينظر المقرب: ٢٥٠، ومُثُل المقرب: ٣٢٩.

أما تعريف ابن هشام فهو أدقُّ؛ لأنه ينص على العوامل التي تتنازع وهي الأفعال المتصرفة، والأسماء التي تشبه الأفعال، ولكنه يُخرج المصادر من التنازع، فعلى تعريفه لا تنازع في مثل قوله تعالى: ﴿قل من كان عدوّاً لجبريل فإنه نزّله على قلبك بإذن الله مصدّقاً لما بين يديه وهدًى وبشرى للمؤمنين﴾ (١) وقوله تعالى قال تعالى: ﴿ونزّلنا عليك الكتابَ تبياناً لكل شيء وهدًى ورحمةً وبشرى للمسلمين﴾(٢)، إذ تنازع مصدران في الآية الكريمة الأولى في الجار والمجرور، وتنازعت ثلاثة مصادر في الآية الثانية في الجار والمجرور أيضاً، ولعل ابن هشام ممن لا يرون التنازع بين المصادر؛ لأن المصادر لها الصدارة فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها، فإذا أعمل المصدر الثاني – كما يقول البصريون – حال دون إعمال المصدر الأول وحينئذ لايتحقق معنى التنازع القائم على إعمال أيٍّ من العاملين .

المبحث الثاني: شروط التنازع

المتأخرون من النحاة يشترطون لصحة التنازع شروطاً: منها شروطٌ في العامل، وشروطٌ في المعمول، وشرط واحد بينهما، وكان متقدمو النحاة يذكرونها عرضاً وهي:

- الشروط التي في العامل:

الشرط الأول: أن يكون بين العاملين المتنازعين ارتباطٌ معنويٌّ

ويتحقق الارتباط المعنوي بإحدى صور ثلاث:

الصورة الأولى: أن يكون الثاني معطوفاً على الأول نحو قولك جاء ثم جلس أبوك، والجرمي(٣) لا يجيز غير هذه الصورة في الروابط، واحتَجّ عليه

---

(١) البقرة: ٩٧ .

(٢) النحل: ٨٩ .

(٣) ينظر رأيه في المسائل البصريات: ٩٢٠، والمقاصد الشافية: ١/١٧٠ .

الفارسي بقوله تعالى: ﴿آتوني أفرغ عليه قطرا﴾ .

الصورة الثانية: أن يكون العامل الثاني معمولاً للعامل الأول كما في قوله تعالى: ﴿وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا﴾(١)، فـ﴿كما ظننتم﴾ في موقع نصب بـ﴿ظنوا﴾ والفعلان: ﴿ظنوا﴾ و ﴿ظننتم﴾ متنازعان في طلب المصدر المؤول ﴿أن لن يبعث الله أحدا﴾ أي ظنوا كما ظننتم عدم بعث أحد .

الصورة الثالثة: أن يكون العامل الثاني واقعاً في جواب الطلب كما في قوله تعالى: ﴿آتوني أفرغ عليه قطرا﴾(٢)، فالفعل أفرغ مجزوم لكونه جواباً عن الفعل آتوني .

أو يكون جواباً عن سؤال الأول كما في قوله تعالى: ﴿يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة﴾ فـ: ﴿في الكلالة﴾ تنازعه الفعلان (يستفتونك) (يفتيكم) والرابط هو أن يفتيكم جواب عن يستفتونك .

وأجاز الزمخشري التنازع مع عدم الرابط في قوله تعالى: ﴿فلما تبيَّن له قال أعلم أن الله على كل شيء قدير﴾(٣): بين الفعلين ﴿تبيَّن﴾ و: ﴿أعلم﴾ في ﴿أن الله على كل شيء قدير﴾ الأول يطلبه فاعلاً والثاني يطلبه مفعولاً قال: «وفاعل تبيَّن مضمر تقدير فلما تبيَّن له أن الله على كل شيء قدير قال أعلم أن الله على كل شيء قدير فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه كما في قولهم ضربني وضربت زيداً، ويجوز فلما تبيَّن له ما أشكل عليه يعني أمر إحياء الموتى»(٤) وحُمل كلامه على أنه تفسير معنى لا تفسير إعراب لعدم الرابط؛ ولهذا لم يحكم النحاة في الآية

---

(١) الجن: ٧ .

(٢) الكهف: ٩٦ .

(٣) البقرة: ٢٥٩ .

(٤) الكشاف: ٣٩١/١ .

الكريمة بالتنازع، وإنما قالوا معمول الأول محذوف لدلالة الثاني عليه، وهذا ليس من التنازع في شيء؛ لأن التنازع قائم على جواز إعمال أيٍّ من العاملين في المتنازع فيه مع صحة المعنى، والعمل في الآية الكريمة إنما هو للثاني دون الأول، قال أبو حيان بعد أن نقل كلام الزمخشري: ((فجعل ذلك من باب الإعمال، وهذا ليس من باب الإعمال؛ لأنهم نصُّوا على أن العاملين في هذا الباب لا بد أن يشتركا، وأدنى ذلك بحرف العطف؛ حتى لا يكون الفصل معتبراً، ويكون العامل الثاني معمولاً للأول، وذلك نحو قولك جاءني يضحك زيد فجعل في جاءني ضميراً أو في يضحك حتى لا يكون هذا الفعل فاصلاً))(١) .

الشرط الثاني: ألاَّ يكون العاملان المتنازعان جامدين أو حرفين فلا تنازع في نحو قوله تعالى: ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وَقُودها الناس والحجارة أُعِدَّت للكافرين ﴾(٢)؛ لأن الجازم للفعل المضارع (تفعلوا) هو (لم) وليس (إن) الشرطية، فالأداتان ليس بينهما تنازع، وأداة الشرط داخلة على مجموع (لم تفعلوا) وليس لها عمل في الفعل نفسه بل في محله .

ونازع في هذا الشرط جماعة من النحاة منهم ابن العِلْج(٣)، وابن عَمْرون(٤) وابن الحاجب، وأبو عليٍّ الفارسي(٥) في التذكرة فيما حكاه عنه الشاطبي فأجازوا التنازع في الحروف فيما بينها، أو بين حرف وفعل جامد، قال أبو علي: ((فيما أنشده الباهلي:

---

(١) البحر ٢/٦٤٠ .

(٢) البقرة: ٢٤ .

(٣) ينظر رأيه في عناية القاضي للشهاب الخفاجي: ٢/٧٧ .

(٤) ينظر رأيه في التصريح: ٢/٤٢٦ .

(٥) ينظر رأيه في المقاصد الشافية: ١/١٧٨، وعناية القاضي: ٢/٧٧

حتى تراها وكأنَّ وكأنْ   أعناقُهنَّ مُشْرِبَاتٌ في قرن(١)

ينبغي أن يكون على إعمال الثاني، قال ولو أعمل الأول لقال: وكأنَّ وكأنهنَّ أعناقهنَّ مشرباتٌ ... قال ولا يجوز أن يكون على الزيادة يعني التوكيد لمكان العطف بالواو؛ لأن هذا الحرف لم يُزَد في موضع فهذا من الفارسي إقرار بصحة الإعمال في الحروف، وهو ظاهر من حيث صَدَقَتْ عليه قاعدة الإعمال ذكر ذلك في التذكرة»(٢)، وقال ابن الحاجب: «وقالوا في لعلَّ وعسى زيد أن يخرج إنه على إعمال الثاني؛ لصحة لعل زيد أن يخرج، وذلك يستلزم حذف معمولي لعلّ للقرينة، وقالوا: لو أعمل الأول لقيل: لعل وعسى زيداً خارج، وليس بواضح إذ لا يقال: عسى زيدٌ خارجاً، وهو أيضاً يستلزم حذف منصوب عسى»(٣)

الشر ط الثالث(٤): منع كثير من النحاة التنازع في المحصور فلا يجيزون

---

(١) بيتان من مشطورالرجز منسوبان للأغلب العجلي وهما في ديوانه: ١٦٥،و الثاني عنده: (أعناقها ملزَّزات في قرن) كما نسبا لخطام المجاشعي .

وفي البيت الثاني روايات متعددة (أعناقها / أعناقهنَّ) (مشدَّدات / مُشْرَّباتٌ / مسرّباتٌ). وفسّر المازني و أبو حاتم معنى: (أعناقهنَّ مشربات) أي مدخلات، وقال أبو الحسن: أجود هذه الروايات: مشْربات / ومشرَّبات يذهب للمبالغة، ومن روى مسرَّبات فإنه يذهب إلى أنها تَسْرُبُ في القرن من قوله تعالى: ﴿وساربفيالنهار﴾.

والأبيات في نوادر أبي زيد: ٣٤٤، واللسان والتاج (رعن) ، والتصريح: ٤٢٦/٢، وهمع الهوامع: ٢٠٩/٥ .

(٢) المقاصد الشافية: ١٧٨/١ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل: ١٧١/١، وينظر تعليق الفرائد: ٥/ ٤٦ .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ١٧٤/٢، والمساعد: ٤٦٠/١، والهمع ١٤٣/٥، والتصريح: ٤٣٣/٢، والأشموني: ١٠٨/٢ .

التنازع في نحو: ما قام وقعد إلا الزيدون، ونحو ما قام وقعد إلا أنا؛ وعللوا ذلك بسبب التناقض الواقع بين ما بعد إلا المثبت، والضمير الواقع قبلها المنفي، وهما في باب التنازع شيء واحد فيؤدى ذلك إلى أن يكون المتنازع فيه مثبتاً منفياً في آن واحد؛ ولأن المحصور إما أن يكون ظاهراً أو مضمراً كما مثلنا، فإنْ كان المحصور ظاهراً فالإضمار في أحد العاملين يؤدى إلى ما لم يسمع في العربية في نحو ما قاموا وقعد إلا الزيدون وما قام وقعدوا إلا الزيدون – هكذا علل المانعون، وستأتي شواهد للمجيزين تثبت السماع عن العرب–، وإن كان المحصور ضميراً؛ أدّى الإضمار في أحد العاملين إلى ما لا نظير له في العربية، نحو ما قمتُ وقعد إلا أنا، وما قام وقعدتُ إلا أنا وهو غير مسموع في العربية (١).

ومن شواهد مجيزي التنازع في المحصور قول الشاعر:

ما صاب قلبي وأضناه وتيَّمه … إلا كواعبُ من ذُهْل بن شيبانا(٢)

وقول الآخر:

ما جاد رأياً و لا أجدى محاولةً … إلا امرؤٌ لم يُضع دُنيا ولا دِينا(٣)

وخرّج المانعون هذه الشواهد على أنها من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية والتقدير ما صاب قلبي أحدٌ وأضناه وتيّمه إلا كواعب

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٧٤، والمساعد: ٤٥٩/١، والتصريح: ٤٣٣/٢، والأشباه والنظائر: ٧/ ٢٥٨ .

(٢) البيت من البسيط دون عزو في شرح التسهيل: ١٧٦/١، والمساعد: ٤٦٠/١، وشرح التصريح: ٢/ ٤٣٤، وهمع الهوامع: ١٤٣/٥ .

والتنازع في البيت وقع بين الأفعال الثلاثة (صاب) و(أضنى) و(تيَّم) في طلب (كواعب) على جهة الفاعلية لها .

(٣) البيت من البسيط غير معزوٍ في مصادر الشاهد السابق .

والتنازع فيه وقع بين (جاد) و(أجدى) في طلب(امرؤ) على جهة الفاعلية

فكواعب فاعل بـــ(تيّمه) ولا تنازع فيه، وفاعل صاب محذوف وهو المنفي العام والتقدير ما صاب قلبي أحدٌ وفاعل أضناه عائد عليه .

الشرط الرابع: أن يكون العاملان المتنازعان متقدمين على المعمول المتنازع فيه، فلا تنازع –عند جمهرة النحاة– في معمول متقدم أو متوسط، ويرى أبو حيّان(١) أن التقديم في المُقْتَضِي أكثريٌّ لا شرطٌ خلافاً لمن اشترط التقديم، وأجاز أبو عليٍّ الفارسيُّ التنازع في المتوسط فيما حكاه عنه ابن هشام الخضراوي(٢) في شرح الإيضاح، وأبوحيّان(٣)، والمرادي(٤)، وابن هشام(٥)، والشيخ خالد الأزهري(٦) وغيرهم من شرّاح كتب ابن مالك، قال الشيخ خالد في هذه المسألة: ((خلافاً للفارسي فإنه أجاز في قوله

مَهْما تُصِبْ أُفُقاً مِن بارقٍ تَشِمِ(٧)

---

(١) ينظر الارتشاف: ٤/٢١٣٩ .

(٢) ينظر الأشباه والنظائر: ٧/٢٦٧ .

(٣) الارتشاف: ٤/٢١٣٩

(٤) توضيح المقاصد: ٢/٦٥ .

(٥) أوضح المسالك: ٢/١٧٠ .

(٦) التصريح: ٢/ ٤٢٩ .

(٧) عجز بيت من البسيط لساعدة بن جؤيَّة الهذلي وصدره

قد أُوْبِيَتْ كُلَّ ماءٍ فهي ضاويةٌ

ورُوِيتْ عروضه(ضاوية وطاوية وصاوية) فمعنى ضاوية هزيلة، وطاوية: ضامرة، وصاوية: يابسة جلودها عليها من العطش، والأفق نواحي السماء، تَشِم: تنظر إليه لتعرف مواقع مطره، يقال شام البرق أي نظر إليه ليعرف أين يقع، يصف بقراً وحشية عطشى تريد الماء وتخشى القانص المتربص على الماء، فهي تنظر إلى البرق وتشمه، ويرى بعض النحاة أن في عجز البيت قلباً إذ المعنى مهما تصب بارقاً من أفق تشم، وبعضهم يجعل (من) زائدة، =

أن تكون (من) زائدة، وبارق في موضع نصب بـــ(تَشِمْ) ومفعول تُصِبْ محذوف وهو ضمير عائد على بارق))[1]، فيكون التنازع في الفعلين (تصب وتشم) في طلب بارق على المفعولية، ولم أقف على ما ذكره الشيخ خالد فيما اطلعت عليه من كتب أبي علي المطبوعة التي ورد فيها الشاهد وهي: الحجة [2]، والإيضاح العضدي[3] و، المسائل العضديات[4]، وعزاه إليه البغدادي نقلاً عن أبي حيان قال: ((حكى أبو حيان قول أبي علي في تذكرته بأتمَّ مما هنا وهو: قال الفارسي: هو على القلب، المعنى: مهما تصب بارقاً من أفق فإن جعلت أفقاً ظرفاً كانت (من) زائدة؛لأنها غير موجبة فهي مثل إن تصب عندي من درهم فلا قلب، وأجاز أن تكون (من) زائدة، و(من بارق) في موضع نصب بـــ(تشم)، ومفعول (تصب) محذوف وهو ضمير يعود على (أفق) أو على (بارق) قلت: الذي ذكره من إعمال الفعلين والمعمول متوسط غريب قلما ذكره النحويون))[5]، كما وقفت على هذا الرأي معزواً إليه عند ابن بري قال: ((وقال أبو علي: هو عندي من القلب: أي مهما تصب بارقاً من أفق))[6]، والقيسي[7]،

= وبارقاً منصوب على الظرفية المكانية .

والبيت في أشعار الهذليين: ١١٢٨، والصحاح (أبو) ، والمقتصد: ٦١١، ومغني اللبيب: ٤٣٥ . وتعقّب ابنُ الطراوة أبا عليٍّ في معنى (أُوْبِيَتْ) في الإفصاح ٧٦ .

(١) التصريح: ٤٢٩/٢ .

(٢) : الحجة ٢٣٧/١ .

(٣) الإيضاح العضدي: ٢٠٠ .

(٤) المسائل العضديات: ١٣١ .

(٥) حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد: ٤٥٦/١ .

(٦) شرح شواهد الإيضاح: ١٥١ .

(٧) إيضاح شواهد الإيضاح: ٢١٠/١

والبغدادي(١)

وأجاز المغاربة(٢) والرضي التنازع في متقدمٍ قال الرضي: «يجوز التنازع في المضمر المنفصل والمجرور، ولا سيما إذا تقدم ذلك المضمر على العاملين نحو: إياك ضربت وأكرمت، وبك قمت وقعدت فقول المصنف: (ظاهراً) غير واردٍ مورده، وكذا قوله: (بعدهما) لا حاجة إليه؛ إذ قد يتنازعان ما هو قبلهما إذا كان منصوباً نحو: زيداً ضربت وقتلت، وبك قمت وقعدت، وإياك ضربت وأكرمت»(٣)

الشرط الخامس: أن يكون كلٌّ واحد من العاملين طالباً للمعمول مع صحة المعنى، فإن فسد المعنى فالعمل لما يصح به المعنى دون الآخر، وذلك كقول امرئ القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة   كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال(٤)

إذ الطالب لـــ(قليل) هو الفعل (كفاني) أما الفعل (لم أطلب) فليس بطالب للمعمول لفساد المعنى؛ لأن الشاعر ينبئ عن همته العالية، وأنه يسعى للملك، لا للمال، ولو كان ما يريده غير ذلك لكفاه قليلٌ من المال، والقول بالتنازع يؤدّي إلى اضطراب المعنى وفساده، وتناقضه إذ يصير (كفاني قليل من المال) (ولم أطلب قليلاً من المال) .

فإن قيل قد استشهد بهذا البيت المبرد(٥) والفارسي(٦) في باب التنازع قيل

---

(١) الخزانة: ١٦٤/٨ .

(٢) ينظر الارتشاف: ٢١٣٩/٤، والتصريح: ٤٢٨/٢

(٣) شرح الكافية: ٢٠٣/١ .

(٤) البيت من الطويل وهو في ديوانه: ٣٩، واستشهد به سيبويه في الباب ٧٩/١، وابن عصفور في المقرب: ١٦١/١، وأبو حيان في تذكرة النحاة: ٣٣٩، والأشموني: ٩٨/٢.

(٥) ينظر المقتضب: ٧٦/٤

(٦) الإيضاح العضدي: ١٠٤، تحقيق كاظم المرجان، و١١٠ تحقيق فرهود

لم يستشهدا فيه على جهة التنازع؛ وإنما استشهدا به على صحة إعمال الأول مع وجود جملة فاصلة بين الأول ومعموله .

الشرط السادس: ألا يكون المعمول المتنازع فيه سببيّاً مرفوعاً؛ قاله ابن السيد(١) ووافقه الشلوبين(٢)، وابن خروف(٣)، وابن مالك(٤) وشراح كتبه؛ وأجازه أبو عليٍّ الفارسي(٥)، والجرجاني(٦)، ويرى المانعون أن التنازع فيه يؤدّي إلى جريان الوصف على غير من هو له، فتخلو حينئذٍ الجملة من الرابط، ومثال ذلك قول كثير:

قضى كلُّ ذي دينٍ فوفّى غريمه   وعزَّةُ ممطول معنىً غريمها(٧)

إذ يرون عدم التنازع بين ممطول ومعنى في طلب (غريمها) ليكون نائباً للفاعل.

فإن كان السببيُّ منصوباً أو مجروراً جاز التنازع فيه نحو قولك: زيدٌ أكرمت وعلّمت أخاه، وزيد مررت وسلّمت على أخيه، ومنعه الشاطبي (٨).

الشرط السابع: ألاّ يكون العامل الثاني جيء به لتوكيد العامل الأول

---

(١) ينظر رأيه في الارتشاف: ٢١٤٠، والتصريح: ٤٣٢/٢ .

(٢) ينظر رأيه في الارتشاف: ٢١٤٠ .

(٣) الارتشاف: ٢١٤٠

(٤) التسهيل : ٨٦ .

(٥) المسائل البصريات: ٥٢٤ وقد تحدث فيه عن التنازع بين (قضى) و(فوفى) في (غريمه) وبين (ممطول) و (معنى) في (غريمها) .

(٦) المقتصد: ٣٤٠/١ .

(٧) البيت من الطويل وهو في ديوانه ١٤٣، والإنصاف: ٩٠، وشرح التسهيل: ١٦٦/٢، والتصريح: ٢/ ٤٣١ .

(٨) ينظر توضيح المقاصد: ١٧٩/١ .

قال ابن مالك «فلو كان ثاني العاملين مؤكداً لكان في حكم الساقط كقول الشاعر:

أتاكَ أتاكَ اللاحقون احبس احبس(١)

فأتاك الثاني توكيد للأول؛ فلذلِكَ (لَكَ) أن تنسب العمل إليهما لكونهما شيئاً واحداً في اللفظ والمعنى، ولك أن تنسبه للأول وتلغى الثاني لفظاً ومعنى؛ لتنزُّله منْزلة حرفٍ زِيْدَ للتوكيد، فلا اعتداد به على التقديرين، ولولا عدم الاعتداد به لقيل أتاكَ أتوك اللاحقون، أو أتوكَ أتاكَ اللاحقون»(٢) وقول الآخر:

فأيهات أيهات العقيق ومن به   وأيهات وصل بالعقيق تواصله(٣)

وأجاز أبو عليٍّ الفارسي وعبد القاهر الجرجاني(٤) التنازع فيما جيء به لتوكيد الأول قال أبو عليٍّ بعد أن أورد الشاهد السابق: «ففي هيهات الأولى

---

(١) عجز بيت من الطويل وصدره:

فأين إلى أين النجاء ببغلتي

ويروى النجاة، واللاحقوك، كما روي بفتح الكاف في أتاك خطاباً لزميله، إذ يستحثه على التشجُّع والجلد، وروي بكسر الكاف خطاباً للبغلة ذاتها وهو دون عزوٍ في الخصائص: ١٠٣/٣، والأمالي الشجرية ٣٧٢/١، وشرح الكافية ٣٦٦/٢، وتذكرة النحاة ٣٤٢.

(٢) شرح التسهيل: ١٦٥/٢ .

(٣) البيت من الطويل وهو لجرير في ديوانه٩٦٥، وذكر اللغويون في «أيهات» قريباً من خمسين لغة تنظر في التاج (هيه)، وروي البيت خلٌّ مكان (وصل) – وهي أعذب –، وروي نواصله بنون المعظم نفسه .

والبيت في المسائل الحلبيات ٢٤١، والخصائص ٤٢/٣، وابن يعيش ٣٥/٤، والارتشاف ٢١٣٩/٤ .

(٤) ينظر المقتصد: ٥٧٦/١ قال: «والعقيق في البيت مرفوع بهيهات الثاني، والأول قد أضمر له على شريطة التفسير فكأنه قال: فهيهات العقيق هيهات العقيق»

على مذهب سيبويه وأصحابه ضمير العقيق قبل الذكر كما إذا قالوا: قاما وقعد أخواك أضمروا الفاعل قبل الذكر على شريطة التفسير، وأعملوا الثاني في المظهر، وعلى قول البغداديين العقيق مرتفع بهيهات الأولى، وفي الثانية ذكر منه»(١)، وكرر هذا القول في المسائل الحلبيات (٢)، وأجاز ابن أبي الربيع في المسألة الوجهين التنازع والتوكيد(٣)

الشرط الثامن: أن يكون العاملان المتنازعان مذكورين فلا تنازع بين محذوفين،أو بين مذكور ومحذوف قاله الشيخ خالد الأزهري(٤)

الشرط التاسع: أن تكون المعمولات أقلَّ من مقتضيات العوامل قاله أبو حيان(٥)

* * *

---

(١) المسائل العضديات: ١٤١ .

(٢) ينظر ص: ٢٤١ من الكتاب المذكور.

(٣) البسيط: ٣٦١ قال: «فهيهات الثانية توكيد للأولى، والعقيق فاعل بهيهات الثانية، وفي الأولى ضمير يفسره الثاني وهو من باب الإعمال، ويمكن أن يقال إن العقيق فاعل بهيهات الأولى، وهيهات الثانية لا تحتاج إلى فاعل؛لأنها لم يؤت بها إلا لتوكيد الأول وإثباته وهو المقصود فعليه يكون بناء الاسم؛لأنه المقصود المتبوع»

(٤) ينظر التصريح: ٤٣٥/٢ .

(٥) تذكرة النحاة: ٣٣٧ .

المبحث الثالث: العوامل المتنازعة

تمهيد: في ترتيب العوامل

الأصل في الإعمال للأفعال؛لأنها تعمل بدون قيود، وبعدها في الرتبة الثانية اسم الفاعل واسم المفعول، فهما فرع في الإعمال عن الأفعال؛ ولكنهما انحطا عن الأفعال رتبة؛ لأنهما لا يعملان إلا معتمدين على شيء قبلهما، والأفعال تعمل دون هذا القيد، واسم الفاعل، واسم المفعول يَفُوقان الصفة المشبهة في أنهما يعملان في المتقدم عليهما والمتأخر عنهما، ويعملان كذلك في السببي والأجنبي عنهما فهما في هذا الجانب يوافقان الأفعال في العمل ويفوقان الصفة المشبهة التي لا تعمل إلا في السببي دون الأجنبي ولا تعمل إلا فيما بعدها، واسم الفاعل واسم المفعول ينصبان المتقدم والمتأخر، وبعدهما في الرتبة الثالثة الصفة المشبهة، فهي فرع في الإعمال عن اسم الفاعل؛ لأنها لا تعمل إلا في السببي، دون الأجنبي عنها، وهما يعملان في السببي والأجنبي، والصفة المشبهة جاءت في الرتبة الثالثة؛لأنها تفوق في الإعمال اسم التفضيل؛ فهي تعمل في الظاهر والمضمر، وأفعل التفضيل لا يعمل إلا في المضمر دون الظاهر إلا في مسألة الكحل خاصة فجاء في الرتبة الرابعة، ولكن أفعل التفضيل يتحمل ضمير الفاعل مما جعله أعلى من المقادير في الإعمال؛ التي لا تتحمل ضمير الفاعل فجاءت في الرتبة الخامسة (١) .

والتنازع لا يقع إلا بين الأفعال المتصرفة، والأسماء الجارية مجرى الأفعال، والأفعال الناسخة فيما بينها كما في الشاهد التالي:

---

(١) ينظر شرح التصريح: ٦٩١/٢ .

ما خلتُني زِلتُ بعدكم ضمناً　　أشكو إليكم حموَّة الألم(١)

أما الأفعال الجامدة، والأسماء غير الجارية مجرى الأفعال، والحروف فلا تنازع بينها؛ وذلك لأنها عوامل ضعيفة، لا يُفصل بينها وبين معمولاتها بأجنبيٍّ، والتنازع مبني على الإضمار –إذا أعمل الأول– مما يستلزم الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي – وهو العامل الثاني–؛ ولهذا منع جمهرة النحاة التنازع بين الجوامد، وكل قاعدة نحوية لا تخلو من خلافٍ، وهذه القاعدة لها نصيب من اسمها فكثر فيها النّزاع أيضاً .

فقد ذهب المبرد إلى جواز تنازع فعلي التعجب قال «ما أحسن وأجمل زيداً، فإن نصبته بأحسن قلت: ما أحسن وأجمله زيداً؛ لأنك تريد: ما أحسن زيداً وأجمله»(٢)

وقال الرضي: «وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافاً لبعضهم؛ نظراً إلى قلّة تصرّف فعل التعجب تقول: ما أحسن وما أكرم زيداً، على إعمال الثاني،

---

(١) بيت من المنسرح دون عزوٍ .

والضَّمِن المبتلى بعاهة ونحوها من الآفات، ويروى ظمئاً بالمشالة، وبعد الميم همزة، من الظمأ وهو العطش، وحموَّة الألم هي سَوْرته، وشدَّته .

والبيت في شرح التسهيل: ١/ ٣٣٥، والتذييل والتكميل: ١٢١/٤، وشرح أبيات المغني: ٢٢٢/٦، والصحاح واللسان: (ضمن) و(حمو).

والشاهد: تنازع الفعلين الناسخين (خال) و (زال) في طلب ضمناً، الأول يطلبه مفعولاً ثانياً له، والثاني يطلبه خبراً . والنحاة يستشهدون بهذا البيت أيضاً للفصل بين (ما) النافية والفعل الناسخ (زال) بالفعل (خلتُني)، كما يستشهدون به لمجيء الفعل القلبي (خال) مفيداً لليقين قال ابن مالك: «وخلت جاءت هنا بمعنى أيقنت وهو أيضاً غريب» شرح التسهيل ٣٣٥/١ .

(٢) المقتضب: ١٨٤/٤ .

وحذف مفعول الأول، وما أحسن وأكرمه زيداً على إعمال الأول»(١)، وقال ابن مالك: «ولا يمنع التنازع تعدٍّ إلى أكثر من واحد، ولا كون المتنازعين فعلي تعجب خلافاً لمن منع»(٢)، ولكنه قيَّد ذلك في شرح التسهيل بإعمال الثاني قال: «ومنع أيضاً بعض النحويين تنازع فعلي التعجب، والصحيح عندي جوازه لكن بشرط إعمال الثاني»(٣) .

وأجاز ابن العلج(٤)، وابن عَمْرون(٥) وابن الحاجب وأبو عليٍّ الفارسي(٦) في التذكرة فيما حكاه عنه الشاطبي التنازع في الحروف فيما بينها، أوبين حرف وفعل جامد كما مرَّ بنا في شروط التنازع .

ومنع ابن الخباز تنازع المصادر؛ لأنها لا يفصل بينها وبين معمولاتها بأجنبيٍ، والتنازع مبني على إعمال أحد العاملين في المتنازع فيه، فإذا أعمل الأول فصل بينه وبين معموله بالثاني وهذا هو المحظور عنده، فإن سمع من العرب المحتج بكلامهم مثل ذلك حمل على إعمال الثاني لا الأول(٧)، وأجاز السيرافي(٨) التنازع بين المصادر واستدل على ما ذهب إليه بقول الشاعر:

أرواحٌ مودِّعٌ أم بكورُ   أنت فانظر لأيِّ ذاك تصير(٩)

---

(١) شرح الكافية: ٢١٣/١ .

(٢) تسهيل الفوائد: ٨٦ .

(٣) شرح التسهيل: ١٧٧/٢ .

(٤) ينظر رأيه في عناية القاضي للشهاب الخفاجي: ٧٧/٢ .

(٥) ينظر رأيه في التصريح: ٤٢٦/٢ .

(٦) ينظر رأيه في المقاصد الشافية: ١٧٨/١، وعناية القاضي: ٧٧/٢

(٧) ينظر: الارتشاف: ٢١٥٤، و التصريح: ٤٢٧/٢ .

(٨) ينظر رأيه في الارتشاف: ٢١٥٣ .

(٩) البيت من الخفيف وهو لعدي بن زيد العبادي في ديوانه: ٨٤، وهو من شواهد سيبويه =

فذكرضمن الأوجه الجائزة في إعراب (أنت) كونه فاعلاً للمصدرين (رواح وبكور)(١) .

ومنع الجرمي وجماعة التنازع في الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، وقال إن التنازع خارج عن القياس، فلا يُتخطَّى إلى ما لم يسمع، إذ لم يسمع عن العرب في نظم ولا نثر التنازع في ذوات الثلاثة، وأجازه المازني وجماعة قياساً لما لم يُسمع على ما سُمع(٢)

المبحث الرابع: المعمولات التي يقع فيها التنازع

يقع التنازع في الفاعلية نحو قام وقعد زيد، والمفعولية نحو: أكرمت وودّعت زيداً، والمخالفة بينهما نحو: أكرمني وأكرمت زيداً، وأكرمت وأكرمني زيدٌ، والمفعول المطلق، وظرف الزمان كما في الحديث: ((تسبحون وتكبرون وتحمدون دُبُرَ كلِّ صلاة ثلاثاً وثلاثين))، فـ(ثلاثاً وثلاثين) مفعول مطلق، و(دبر كل صلاة) ظرف زمان، والمفعول له، كما في قوله تعالى ﴿إنما النسيء زيادة في الكفر يُضَلُّ به الذين كفروا يحلونه عاماً ويحرمونه عاماً ليواطئوا عدة ما حرم الله﴾(٣)، وكقولك جلست وانصتُّ طلباً للثواب، وأجازوا التنازع في المفعول معه نحو: سرت وقمت وزيداً .

وهذا المبحث لم يكن بمعزل عن بقية المباحث فناله نصيبه من تنازع

= ١/١٤٠ . والنحاة يستشهدون به على زيادة الفاء في (فانظر)

(١) ينظر: تذكرة النحاة: ٣٦٢ .

(٢) تذكرة النحاة: ٣٥٥ .

(٣) التوبه: ٣٧ .

العلماء فيما يقع فيه التنازع، إذ يرى ابن الخباز(١) أنه لا يقع التنازع في المفعول لأجله، ولا الحال ولا التمييز؛ لأنها لا تضمر؛ ولأنها واجبة التنكير؛ والتنازع مبني على الإضمار في الثاني إن إعمل الأول، والمضمر من المعارف، وأجاز ابنُ معطٍ(٢) التنازع في الحال في شرح الجزولية ومثّله بقوله: إن تزرني ألقك راكباً على إعمال الثاني، وإن تزرني ألقك في هذه الحال راكباً على إعمال الأول، قال ولا يجوز الكناية عنها؛ لأن الحال لا تضمر، والأجود إعادة لفظ الحال كالأول.

وظاهر كلام ابن هشام وقوعه في جميع المعمولات؛ لأنه لم يستثنها عندما قال: «وقد تتنازع ثلاثةٌ وقد يكون المتنازع فيه متعدداً ففي الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين»(٣)، فمثل للتنازع في مفعول مطلق وظرف زمان .

كما ذهب بعض النحاة منهم ابن الحاجب، وابن مالك(٤) إلى منع التنازع في المضمر؛ قال ابن الحاجب: «وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما»(٥) فقيَّد التنازع في الظاهر، وقال في الشرح: «قوله: وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما إلى آخره قوله ظاهراً بعدهما لأنهما إذا وُجِّها إلى مضمر استويا في صحة الإضمار فيهما؛ لأنهما إن كانا لمتكلم قلت ضربتُ وأكرمت ونحوه، وإن كانا لمخاطب قلت: ضربك وأكرمك ونحوه، وإن كانا لغائب قلت: زيد ضرب

---

(١) ينظر رأيه في الارتشاف: ٢١٥٣، وتذكرة النحاة: ٣٦٠، والهمع: ١٤٧/٥، والأشباه والنظائر: ٢٦٥/٧، والأشموني: ١٠٨/٢ .

(٢) الارتشاف: ٢١٥٣، وينظر تذكرة النحاة: ٣٦٠، و الصبان: ٢٠٨/٢ .

(٣) أوضح المسالك: ١٦٨/٢ .

(٤) شرح التسهيل: ١٧٥/٢ .

(٥) متن الكافية: ٧٠ .

وأكرم ونحوه فلم يتنازعا شيئاً؛لأن كل واحد منهما يجب له مثل ما يجب للآخر»[1]، وقال الرضي: «قوله ظاهراً بعدهما؛ إنما قال ذلك لأن بعض المضمرات لا يصح تنازعه؛ وذلك لأن المضمر المتنازَع فيه لا يخلو من أن يكون متصلاً، أو منفصلاً، ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالعامل الأخير مرفوعاً أو منصوباً؛ لأن التنازع إنما يكون حيث يمكن أن يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاَّه الآخر، والعامل الأول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الأخير؛ لأن المتصل يجب اتصاله بعامله أو بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل آخر»[2]

وعلل الرضي منع التنازع في الضمير المنفصل: لأن التنازع في الضمير المنفصل لا يُتصوَّر إلا في الضمير المحصور؛ وحينئذٍ لا بدَّ أن يكون مع تكرار إلا، أو بدون تكرارها، فإن كان بدون تكرار إلا نحو: ما قام وقعد إلا أنا، أدَّى التنازع فيه إلى المخالفة بين الضمير المتنازع فيه ومعمول الفعل الآخر إثباتاً ونفياً، وهما في باب التنازع شيء واحد فيكون الشيء الواحد مثبتاً منفياً في آن واحد، وإن كان مع تكرار إلا نحو: ما قام إلا أنا وما قعد إلا أنا خرجت المسألة من باب التنازع لاكتفاء كل عامل بمعموله .

وحكى أبو حيان[3] عن جماعة من النحاة جواز التنازع في المضمر، ورجّحه في التذكرة دون تعليل قال: «ومما ينبغي أن يُنبَّه عليه في هذا الباب أن بعض النحاة منع من التنازع في المضمر، وأجازه أكثرهم، والأظهر جوازه»[4].

---

[1] شرح المقدمة الكافية: ١/٣٣٩ .

[2] شرح الكافية: ١/٢٠١ .

[3] الارتشاف: ٢١٥٣ .

[4] تذكرة النحاة: ٣٦٢ .

المبحث الخامس: أي العوامل أحق بالإعمال(١)

إذا تنازع عاملان فيجوز إعمال الأول كما يجوز إعمال الثاني لا خلاف في ذلك بين النحاة، ولكنهم يختلفون في الراجح، إذ يرى البصريون أن إعمال الثاني أولى وأحق؛ لقربه، ولئلا يفصل بين العامل ومعموله بأجنبيٍّ، ويرى الكوفيون أن إعمال الأول أولى وأحق؛ لصدارته، ولأن إعمال الثاني يؤدّي إلى عود الضمير على متأخر لفظاً

قال الصيمري: ((فأما الكوفيون فالكسائي منهم يجيز إعمال الفعل الثاني على أن لا يضمر في الفعل الأول فاعلاً؛ لأنه لا يرى الإضمار قبل الذكر وهذا الذي أجازه الكسائي أقبح من الإضمار قبل الذكر؛ لأن الفعل لا بدّ له من فاعل، وأما الفراء فأنه لا يجيز إلا إعمال الأول في مثل هذه المسألة؛ لأنه لا يضمر قبل الذكر، ولا يُخْلِي الفعل من فاعل فوجب على هذا الأمر ألاّ تجوز المسألة في مذهبه أعني قاما وقعد الزيدان، وهذا الذي ذكره الفراء قياس لولا ما سمع من العرب من إعمال الثاني وإضمار الفاعل في الأول))(٢) .

والمعروف عن الفراء أنه يقول العاملان اشتركا في العمل، ويمكن توجيه قول الصيمري، بأن هذا الكلام حال إعمال الثاني الذي هو الوجه المرجوح عنده .

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب: ٧٣/١، والمقتضب ١١٢/٣، و٧٢/٤، والإيضاح العضدي: ١٠٨، والإنصاف المسألة الثالثة عشرة، والتبيين للعكبري: ٢٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٦٤/٢ .

(٢) التبصرة والتذكرة ١٤٩/١، وينظر تذكرة النحاة ٣٤٣

الفصل الثاني:

العوامل النحوية المتنازعة في القرآن (دراسة تطبيقية)

وفيه مباحث:

المبحث الأول: التنازع بين فعلين

قال تعالى: ﴿كلوا وأشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾ (١) الجار والمجرور (من رزق الله) تنازعهما الفعلان كلوا واشربوا والمعنى: كلوا من رزق الله، واشربوا من رزق الله، وقد أعمل الثاني على رأي البصريين، وحذف الجار والمجرور من الأول لدلالة الثاني على الحذف، والتقدير وكلوا منه، ولو أُعمل الأول لبرز الضمير في الثاني فقيل كلوا وأشربوا منه من رزق الله .

و(من) يجوز أن تكون تبعيضية أي كلوا بعض الرزق، ويصح أن تكون ابتدائية على أن الرزق من الله ابتداءً .

ويصح أن يكون مفعول الأكل والشرب محذوفاً تقديره كلوا المنَّ، واشربوا ماء العيون التي فجَّرناها لكم، والجار والمجرور حينئذٍ يعرب حالاً من المفعول المحذوف (٢) .

وقال تعالى: ﴿واذكر ربك كثيراً وسبّح بالعشي والإبكار﴾ (٣)

الجار والمجرور (بالعشي) يصح أن يتعلقا بالفعل (اذكر) أي: اذكر ربَّك كثيراً بالعشي والإبكار، ويصح أن يتعلَّقا بالفعل (سبِّح) أي سبّح بالعشي والإبكار.

---

(١) البقرة: ٦٠ .

(٢) ينظر في التوجيه البحر المحيط: ١/ ٣٧٢، والدر المصون: ١/٣٨٧

(٣) آل عمران: ٤١ .

وقال تعالى: ﴿ وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذريّةً ضعافاً خافوا عليهم فليتّقوا الله وليقولوا قولاً سديدا ﴾(١)، يجوز أن يكون لفظ الجلالة (الله) مطلوباً للفعلين (وليخش) (فليتقوا) على جهة المفعولية لكلٍّ منهما، فأعمل الثاني، وحذف من الأول، ولو أعمل الأول لقيل: فليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم فليتقوه الله، قال أبوحيان: : ((ظاهر هذه الجملة أنه أمْرٌ بخشية الله واتقائه ... ومفعول وليخش محذوف، ويحتمل أن يكون اسم الجلالة أي الله، ويحتمل أن يكون هذا الحذف على طريق الإعمال، أعمل فليتقوا، وحذف معمول الأول؛ إذ هو منصوب يجوز حذفه اقتصاراً فكان حذفه اختصاراً أجوز فيصير نحو قولك: أكرمت فبررت زيداً))(٢).

ويجوز ألاَّ يكون في الآية تنازع، ومفعول (فليخش) محذوف تقديره ضياعَ أيتامهم من بعدهم حُذف اقتصاراً، ويجوز أن يقدر المفعول بـ(عقاب الله) وذلك في حمْل الموصي على الإجحاف بالذرية وهم الذين يجلسون إلى المريض فيقولون: إن ذريتك لا يغنون عنك من الله شيئاً فقدم مالك. ذهب إلى هذا التقدير المنتجب(٣).

أقول: تقديره هذا هو من باب التنازع؛ لأن المعنى فليخشوا عقاب الله وليتقوا عقاب الله .

وقال تعالى: ﴿يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم والله عليم حكيم ﴾(٤) أورد المعربون للقرآن أوجهاً عدة في إعرابها منها: أن سنن

---

(١) النساء: ٩ .

(٢) البحر المحيط: ٥٢٨/٣ .

(٣) الفريد: ١/ ٦٩٦، وهو مأخوذ من كلام شيخه الزمخشري ٥٠٤/١ .

(٤) النساء: ٢٦ .

الذين من قبلكم تنازعه الفعلان (ليبين) و(يهديكم) على جهة المفعولية لكلٍّ منهما، ولكن الثاني يطلبه ليكون مفعولاً به ثانياً، وقد أعمل الثاني، وحذف من الأول اختصاراً، والتقدير: (ليبينَها لكم)، ولو أعمل الأول لقيل في الثاني (يهديكموها)، قال أبو حيان: ((ويجوز عندي أن يكون من باب الإعمال فيكون مفعول ليبين ضميراً محذوفاً يفسره مفعول ويهديكم نحو ضربت وأهنت زيداً والتقدير ليبينها لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم))(١) واستحسن هذا الوجه السمين(٢)

وقال تعالى: ﴿يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة﴾(٣) (في الكلالة) يصح أن يكون معمولاً لـ(يستفتونك) كما يصح أن يكون معمولاً لـ(يفتيكم) وقد أعمل الثاني، وحذف من الأول اختصاراً، ولو أعمل الأول في الكلالة لأضمر في الثاني وكان التركيب: (يستفتونك قل الله يفتيكم فيها في الكلالة) قال أبو البقاء: ((في الكلالة: (في) يتعلق بيفتيكم، وقال الكوفيون بستفتيكم، وهذا ضعيف؛ لأنه لو كان كذلك لقال يفتيكم فيها في الكلالة كما لو تقدَّمت))(٤)

وقال تعالى: ﴿وحاجّه قومه قال أتحاجُّونّي في الله﴾(٥) قال أبوحيان: ((في الله: متعلق بـ(أتحاجوني) لا بقوله (وحاجه)، والمسألة من باب الإعمال، إعمال الثاني، فلو كان متعلقاً بالأول لأضمر في الثاني، ونظيره ﴿يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة﴾))(٦)

---

(١) البحر: ٦٠١/٣ .

(٢) الدر المصون: ٦٦٠/٣

(٣) النساء: ١٧٦ .

(٤) التبيان: ٤١٣/١، وينظر الفريد: ٨٢٩/١، والبحر ١٥٠/٤، والدر: ١٧١/٤ .

(٥) الأنعام: ٨٠ .

(٦) البحر المحيط: ٥٦٩/٤

واعترضه السمين الحلبي فقال بعد أن نقل كلامه السابق: ((كذا قال الشيخ وفيه نظر؛ من حيث إن المعنى ليس على تسلُّط (وحاجَّه) على قوله (في الله)؛ إذ الظاهر انقطاع الجملة القولية مما قبلها، وقوله (في الله) أي في شأنه ووحدانيته)) (١)،وسيأتي إن شاء الله مزيد تفصيل وبيان حول هذه الآية الكريمة في الفصل الثالث من هذا البحث.

وقال تعالى: ﴿لقد تقطَّع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون﴾(٢) في (بينكم) قراءتان الأولى بفتح النون (بينَكم) وبها قرأ نافع والكسائي وعاصم في رواية حفص، والقراءة الثانية بضم النون (بينُكم)(٣) .

والبينُ: يصح أن يكون اسماً بمعنى الوصل، ويصح أن يكون ظرفاً، والظرف قد يخرج عن النصب على الظرفية فيستعمل استعمال الأسماء، كما في قوله تعالى ﴿ومن بيننا وبينك حجاب﴾(٤) إذ جُرَّ بـــ(من) وكقوله تعالى﴿هذا فراق بيني وبينك﴾(٥) فجر بالإضافة، ويصح أن يكون مصدرَ بان يبين بيناً وبينونة فهو بائن .

---

(١) الدر المصون: ١٩/٥ .

(٢) الأنعام ٩٤. وينظر في توجيه إعراب الآية: معاني القرآن للفراء: ٣٤٥/١، ومعاني القرآن للزجاج ٢٧٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٨٣/٢، والحجة لأبي علي الفارسي ٣٥٧/٣، والمحرر الوجيز:١١٣/٦، والتبيان: ٥٢٢/١، والفريد: ١٩٤/٢، والبحر المحيط: ٥٨٨/٤، والدر المصون: ٤٨/٥

(٣) ينظر: السبعة: ٢٦٣، والمبسوط: ١٧٢، والتذكرة لابن غلبون: ٤٠٥، والحجة لابن زنجلة: ٢٦١ .

(٤) فصلت: ٥ .

(٥) الكهف: ٧٨ .

فمن رفع (بينُكم) جاز أن يكون ظرفاً اُتُّسِعَ فيه فخرج عن الظرفية إلى الفاعلية، وصح أن يكون اسماً بمعنى الوصل وهو على هذين التوجيهين فاعل بـــ(تقطَّع)، وأما المصدر فاستبعده أبو علي الفارسي⁽¹⁾ لفساد المعنى إذ التقدير عنده: لقد تقطع افتراقكم.

ومن فتح (بينَكم) ففيه عدة أوجهٍ: يخصُّنا منها: أن يكون (بينَكم) منصوباً على الظرفية، وعلى هذا فيتنازع الفعلان (تقطع) و(ضلَّ) في طلب الفاعل وهو: (ما كنتم تزعمون)، و(ما) يصح أن تكون مصدرية تتحول هي وما بعدها إلى مصدر تقديره (زعمكم)، ويصح أن تكون موصولة، أو نكرة موصوفة والعائد على هذين القولين محذوف، تقديره (ما كنتم تزعموهم شركاء لله، أو شفعاء لكم)، وعلى أيٍّ من هذه الأقوال فـــ(ما) في محل رفع فاعل تنازعه الفعلان (تقطع) و(ضلَّ) كل منهما يطلبه على جهة الفاعلية وأعمل الثاني لقربه، وأضمر في الأول؛ لأن الفاعل لا يحذف والتقدير لقد تقطع هو، والضمير يعود على الزعم، ومفعولا (زعم) محذوفان اختصاراً دلَّ عليهما السياق وهما: الضمير العائد على الموصول أو على الموصوف، والمفعول الثاني تقديره: شركاء، أو شفعاء، والمعنى: (لقد تقطَّع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعموهم شركاء لله أو شفعاء لكم).

وقال تعالى: ﴿قل تعالَوا أتلُ ما حرّم ربُّكم عليكم ألا تشركوا به شيئاً﴾⁽²⁾ .

الجار والمجرور (عليكم) إما أن يكونا متعلقين بالفعل (أتلُ) أي تعالوا أتل عليكم، وإما أن يكونا متعلقين بالفعل (حرّم)، ويختلف المعنى باختلاف المتعلق

---

(1) ينظر الحجة: ٣٥٨ .

(2) الأنعام: ١٥١. وينظر في توجيه الآية: الأمالي الشجرية ١/ ٧٢، والبحر المحيط: ٤/٦٨٥، الدر المصون: ٥/٢١٣

فعلى قول الكوفيين يكون المعنى: تعالَوا أتلُ عليكم ما حرم ربكم، وعلى قول البصريين يكون المعنى: حرم ربكم عليكم الشرك .

واستحسن ابن الشجري أن يكون (عليكم) اسم فعل أمْرٍ يفيد الإغراء قال: ((والوجه الثاني أن تجعل عليكم منفصلة مما قبلها فتكون إغراء بمعنى الزموا كأنه اجتزأ بقوله ﴿تعالوا اتل ما حرم ربكم﴾ ﴿عليكم﴾ أي عليكم ترك الإشراك وعليكم الإحسان بالوالدين))(١) فعلى قوله يكون المعنى مستأنفاً بـــ(عليكم ألا تشركوا به شيئاً).

وقال تعالى: ﴿هذه ناقة الله لكم آيةً فذروها تأكل في أرض الله ﴾(٢) الجار والمجرور (في أرض الله) يجوز تعلقهما بالفعل (ذروها) أوبالفعل (تأكل) وقد أعمل الثاني لقربه، ولئلا يفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني ولقيل (فذروها تأكل فيها في أرض الله)(٣) .

وقال تعالى: ﴿وأؤمر قومك يأخذوا بأحسنها سأريكم دار الفاسقين﴾(٤) اختلف في حرف الجر الباء في (بأحسنها)بين الأصالة والزيادة، فعلى القول بأصالته يجوز أن يتعلق بالفعل (وأؤمر)، أوبالفعل (يأخذوا)، وإذا تعلق بالثاني فالمفعول محذوف أي يأخذوا أنفسهم بأحسنها؛لأن أخذ متعدٍّ بنفسه، ويجوز أن يتعلق بـــ(وأؤمر) ولا يحتاج على هذا الرأي إلى تقدير؛ لأن الفعل (أَمَرَ) يتعدى إلى الثاني بالباء، وسُمع من العرب تعديته إليه بدون واسطة قال الشاعر:

---

(١) الأمالي الشجرية: ١/ ٧٤ .

(٢) الأعراف ٧٣ .

(٣) ينظر: الدر المصون: ٥/ ٣٦٢

(٤) الأعراف: ١٤٥

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافعل ما أُمِرْتَ به فقد تركت ذا مال وذا نشب⁽¹⁾

وسيأتي مزيد تفصيل إن شاء الله تعالى حيال هذه المسألة في الفصل الثالث.

وقال تعالى: ﴿وإذا تتلى عليهم آياتنا قالوا قد سمعنا لو نشاء لقلنا مثل هذا إن هذا إلا أساطير الأولين﴾⁽²⁾ .

ذهب بعض المفسرين⁽³⁾ إلى أن (مِثْلَ هذا) يصح أن يكون مفعولاً به على جهة التنازع لأحد الفعلين (سمعنا) أو الفعل (قلنا) ويكون المعنى (سمعنا مثل هذا) أو(قلنا مثل هذا) مع أن الفعلين ليس بينهما ارتباط معنوي، وهو شرط التنازع، ولم يذكر أبو البقاء، ولا أبو حيان ولا السمين في الآية شيئاً من التنازع.

وقال تعالى: ﴿إنما النسيء زيادة في الكفر يُضل به الذين كفروا يحلونه عاماً ويحرمونه عاماً ليواطئوا عدة ما حرم الله﴾⁽⁴⁾.

(ليواطئوا) اللام لام كي، والمضارع منصوب بأن مضمرة بعدها جوازاً، والمصدر المؤول من أن والمضارع مفعول لأجله مجرور باللام تقديره (لمواطئة)، والعامل فيه يصحّ أن يكون الفعل (يحلونه) ويصح أن يكون الفعل (يحرمونه)⁽⁵⁾.

وقال تعالى: ﴿ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم بأنهم قوم لا يفقهون﴾⁽⁶⁾ .

---

(١) بيت من البسيط منسوب لعمرو بن معدي كرب الزُّبيدي في ديوانه: ٦٣، كما نسب للعباس بن مرادس السلمي في ديوانه: ٤٦، ونسب لخفاف بن ندبة السلمي في شعره المجموع ضمن شعراء إسلاميون: ٥٢٩ .

والبيت من شواهد الكتاب: ٣٧/١، والمقتضب: ٣٦/٢ .

(٢) الأنفال: ٣١ .

(٣) ينظر الفتوحات الإلهية ٢٤٢/٢ .

(٤) التوبه: ٣٧ .

(٥) ينظر البحر: ٤١٨/٥، الدر المصون: ٤٨/٦ .

(٦) التوبة: ١٢٧

(بأنهم قوم لا يفقهون) الباء سببيّة فيصح تعلقها بالفعل (انصرفوا) وبالفعل (صرف)⁽¹⁾ ولعل الرابط ما في الفعل الثاني من الدعاء الذي هو مسبَّب عن الأول .

وقال تعالى: ﴿الر كتاب أُحكمت آياته ثم فُصّلت من لدن حكيم خبير ألا تعبدوا إلا الله إنني لكم منه نذير وبشير﴾⁽²⁾ .

(من لدن حكيم خبير) يصح أن يتعلق الجار والمجرور بالفعل (أُحْكِمَتْ) وبالفعل (فُصِّلَتْ) والمعنى (أحكمت آياته من لدن حكيم خبير) أو(فصّلت آياته من لدن حكيم خبير)⁽³⁾ .

كما يجوز أن يتعلّق الجار والمجرور (منه) بأحد الوصفين (نذير) أو (بشير) مع أن الجار والمجرور متقدم عليهما، وسيأتي مزيد تفصيل لهذا في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى .

وقال تعالى: ﴿قال إني أُشْهِدُ اللهَ واشْهَدُوا أني بريء مما تشركون﴾⁽⁴⁾ .

(أني بريء مما تشركون) تنازعه الفعلان (أُشْهِدُ) و (اشْهَدُوا) كلاهما يطلبه مفعولاً به منزوع الخافض، وحذف حرف الجرّ مع (أنَّ) قياس والأصل (أُشْهِدُ الله على براءتي من إشراككم آلهةً معه)، أو(اشهدوا ببراءتي منها) قال أبو حيان: ((وأني بريء تنازع فيه أُشهد واشهدوا، وقد يتنازع المختلفان في التعدي الاسمَ الذي يكون صالحاً لأن يعملا فيه تقول: أعطيت زيداً ووهبت

---

(1) ينظر: الفريد: ٢/٥٢٦، والبحر ٥/٥١٣ .

(2) هود: ١-٢

(3) ينظر: الكشاف ٢/٢٥٨، والتبيان ٢/٦٨٨، والفريد ٢/٦٠١، والبحر المحيط ٦/١١٩، والدر المصون ٦/٢٧٩ .

(4) هود: ٥٤ .

لعمرو ديناراً، كما يتنازع اللازمُ والمتعدي نحو قام وضربت زيداً»(١).

وقال تعالى: ﴿يَقْدُمُ قومه يوم القيامة فأوردهم النار وبئس الورد المورود﴾(٢).

يجوز في كلمة: (النار): –أعاذنا الله وإياكم منها– أن يتنازعها الفعلان (يقدم) و(أوردهم) الأول يطلبها معمولاً به ثانياً بواسطة حرف الجرّ المنزوع وهو (إلى): أي يقدم قومه إلى النار، والثاني يطلبها مفعولاً به ثانياً صريحاً، وقد أعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقيل: يقدم قومه يوم القيامة فأوردهموها أو إياها النار، ولكن أعمل الثاني، وحذف من الأول اختصاراً (٣).

وقال تعالى: ﴿نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن وإن كنت من قبله لمن الغافلين﴾(٤).

(هذا القرآن) هذا اسم إشارة يصح فيه: أن يكون مفعولاً به لـ(أوحينا) على أن يكون الفعل (نقصُّ) قد استوفى معمولاته قبل مجيء الفعل الآخر، ورجحه السمين، ويصح أن يكون منصوباً على التنازع بين الفعلين (نقصُّ) و (أوحينا) شريطة إعراب (أحسن القصص) مفعولاً مطلقاً نوعياً، وكلمة (القرآن) تعرب بدلا من اسم الإشارة بدلاً مطابقاً (٥).

وقال تعالى: ﴿ويرسل الصواعق فيصيب بها من يشاء﴾(٦).

الاسم الموصول (مَنْ) تنازعه العاملان (يرسل) و(يصيب) إذ يصح أن

---

(١) البحر: ٦/١٦٨، وينظر الدر المصون: ٦/٣٤٣،٠

(٢) هود: ٩٨ .

(٣) ينظر البحر المحيط: ٦/٢٠٥، الدر المصون: ٦/٣٨٢ .

(٤) يوسف: ٣ .

(٥) ينظر الفريد: ٣/٢٣، والبحر: ٦/٢٣٦، والدر المصون: ٦/٤٣٠ .

(٦) الرعد: ١٣ .

يكون مفعولاً به لـــ(يصيب) أي يصيب من يشاء، ويصح أن يكون مفعولا به منزوع الخافض لـــ(يرسل) أي يرسل على من يشاء، ولكن أعمل الثاني، فحذف معمول الأول على مذهب البصريين(١) .

وقال تعالى: ﴿شاكراً لأنعمه اجتباه وهداه إلى صراط مستقيم﴾(٢) .

الجار والمجرور ﴿إلى صراط مستقيم﴾ تنازعهما العاملان (اجتباه) و (هداه) وإعمل الثاني لقربه، وحذف معمول الأول، ولو كان الإعمال للأول لقيل: (اجتباه وهداه إليه إلى صراط مستقيم)(٣).

وقال تعالى: ﴿ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات فاسأل بني إسرائل إذ جاءهم فقال له فرعون أني لأظنك يا موسى مسحورا﴾(٤) في: ﴿فَاسْأَل﴾ قراءات(٥)، إذ قرأ ابن كثير والكسائي وخَلَفٌ (فَسَلْ) بفتح السين لا همزة بعدها، وقرأ الباقون (فَاسْأَلْ) بتحقيق الهمزة مفتوحة وسين ساكنة، والفعل مع هاتين القراءتين فعل أمر، وقُرِئَ في الشواذ (٦) (فَسَأَلَ) فِعْلٌ ماضٍ بمعنى طلب، وعلى هذه القراءة يكون بين الفعلين (فَسَأَلَ) و (فقال) تنازع(٧) في كلمة (فرعون) العامل الأول (فَسَأَلَ)

---

(١) ينظر البحر المحيط: ٣٦٥/٦ .

(٢) النحل: ١٢١ .

(٣) ينظر الدر المصون: ٣٠١/٧ .

(٤) الإسراء: ١٠١ .

(٥) ينظر: ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٤٣/٢، والكشاف: ٤٦٨/٢، والبحر المحيط: ١١٩/٧، وغيث النفع: ٢٧٦، واتحاف فضلاء البشر: ٢٨٧ .

(٦) قراءة منسوبة لابن عباس، ينظر: مختصر ابن خالويه: ٨١، وتفسير القرطبي: ٢١٨/١٠، وإعراب القراءات الشواذ: ١: ٧٩٩، والبحر المحيط: ١٢٠/٧ .

(٧) ينظر البحر: ١٢٠/٧، والدر المصون: ٤٢٢ .

يطلبه مفعولاً به أول له، والثاني يطلبه فاعلاً به، والمفعول به الثاني لـــ(فسأل) هو (بني إسرائيل)، وأعمل الثاني لقربه، والمعنى: فسَأَلَ موسى فرعونَ بني إسرائيل فقال له فرعونُ إني لأظنك يا موسى مسحوراً .

وقال تعالى: ﴿آتوني أفرغ عليه قِطْراً﴾ (١) (قِطْراً) تنازعه العامـــلان (آتوني) و(أُفْرِغْ) على جهة المفعولية لكل منهما، وأعمل الثاني لقربه، وحذف من الأول(٢)، وهذه الآية هي أشهر أمثلة النحاة في باب التنازع .

وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا اذكروا الله ذكراً كثيراً وسبحوه بكرة وأصيلا﴾ (٣)

الظرفان (بكرة وأصيلاً) ظرفا زمانٍ تنازعهما الفعلان (اذكروا) و(سبحوه) وكلاهما يطلبه على جهة الظرفية الزمانية أي: اذكروا الله ذكراً كثيراً في هذين الزمانين، وسبحوه فيهما(٤) .

وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون﴾ (٥) .

(أن يحبط أعمالكم) أي مخافة أن تحبط أعمالكم فالمصدر في موضع نصب مفعول لأجله تنازعه العاملان (لاترفعوا) و(ولاتجهروا)، وأعمل الثاني لقربه على مذهب البصريين، وحذف من الأول اختصاراً لدلالة الثاني عليه (٦).

---

(١) الكهف: ٩٦ .

(٢) ينظر: الكشاف: ٤٩٩/٢، والتبيان: ٨٦٢/٢، والفريد: ٣٧٢/٣، والدر المصون: ٥٤٩/٧ .

(٣) الأحزاب: ٤١-٤٢ .

(٤) ينظر البحر: ٤٨٦/٨،

(٥) الحجرات: ٢ .

(٦) ينظر: الكشاف: ٥٥٥/٣، والبحر المحيط: : ٥٠٨/٩، والدر المصون: ٥/١٠.

وقال تعالى: ﴿وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططاً﴾⁽¹⁾ .

التنازع هنا في كلمة (سفيهنا) بين العاملين (كان) و (يقول) الأول يطلبها اسماً له، والثاني يطلبها فاعلاً به، والمعنى على إعمال الأول: وأنه كان سفيهنا يقول فـ(سفيهنا) اسم كان و(يقول) خبر كان؛ وإنما لم يعبأ بالإلباس هنا بين اسم كان، وفاعل يقول؛ لأن الفعل الناسخ ناقص يؤمن معه اللبس، وإذا أعمل الثاني على المشهور يصير المعنى: يقول سفيهنا على الله شططاً، واسم كان ضمير مستتر فيها تقديره هو يعود على السفيه، وإنما صح عود الضمير على المتأخر هنا؛ لأنه عمدة، لا يستغنى عنه؛ ولأن العرب قد أضمرت في غير هذا الباب قبل الذكر كقولهم (ربه رجلاً) و (نعم رجلاً زيد) .

والرابط بين العاملين هو: أن العامل الثاني معمول للأول على جهة الخبرية⁽²⁾.

وقال تعالى: ﴿وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا﴾⁽³⁾ .

المصدر المنفي المؤول من أن وما دخلت عليه (أن لن يبعث الله أحداً) في محل نصب سدّ مسدّ مفعولى ظن، وقد تنازعه العاملان (ظنوا) و (ظننتم) والتقدير: وأنهم ظنوا عدم البعث، كما ظننتم عدم البعث فالمصدر المنسبك من أن وما دخلت عليه سدّ مسد مفعولي أحدهما، وقد أعمل الثاني على مذهب البصريين، وحذف من الأول اختصاراً، والكوفيون يعملون الأول، وفي حذف المتنازع فيه في باب ظن خلاف طويل بين النحاة فمنهم من يرى وجوب إضماره مؤخراً، وقيل بل يضمر مقدماً، وقيل بل يجب إظهاره لا إضماره، وقيل

---

(١) الجن: ٤

(٢) ينظر مغني اللبيب: ٦٦٠ .

(٣) الجن: ٧ .

يحذف كسائر الفضلات ورجحه ابن هشام (١).

و قال تعالى: ﴿عبس وتولى أن جاءه الأعمى﴾ (٢).

(أن جاءه الأعمى) في موضع نصب مفعول لأجله تنازعه العاملان (عبس) و (تولى) كل منهما يطلبه على جهة المفعول له، وأعمل الثاني، وحذف من الأول اختصاراً (٣).

المبحث الثاني: المتنازعان فعل واسم فعل

قال تعالى ﴿فأما من أوتي كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقرأوا كتابيه﴾ (٤)

كلمة: (كتابيه) في موضع نصب مفعول به تنازعها اسم الفعل (هاؤم) والفعل (اقرأوا) وأعمل الأخير على قول البصريين لقربه، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني وقيل (اقرأوه)(٥) .

وفي (هاؤم) (٦) خلاف بين النحاة فقيل هي فعل صريح، وحجة من قال بفعليتها اتصال ضمائر الرفع البارزة بها، وقيل هي اسم فعل أمر، ويكاد يجمع المفسرون على أن المذكورة في القرآن اسم فعل أمر(٧).

---

(١) أوضح المسالك: ٢/ ١٧٨ .

(٢) عبس: ١-٢ .

(٣) ينظر الكشاف ١١٨/٤، والفريد ٦٢٥/٤، والبحر ٤٠٦/١٠، والدر المصون ٦٨٥/١٠.

(٤) الحاقة: ١٩ .

(٥) ينظر الكشاف: ١٥٢/٤، والتبيان: ١٢٣٧، والفريد: ٥٤٠/٤، والبحر المحيط: ٢٦٠/١٠، والدر المصون: ٤٣٢/١٠ .

(٦) ينظر الكتاب ٢٤٤/١ و٢٥١/١، والمحكم ٤٤٨/٤، والمخصص ٩٠/١٤، والدر المصون ٤٣٢/١٠ ومنه لخصت الخلاف في لغاتها ومدلولاتها، والمساعد لابن عقيل: ٦٤/٢ .

(٧) ينظر الدر المصون: ٤٣٢/١٠

فإن كانت الكلمة فِعْلاً صريحاً ففيها ثلاث لغات: إحداها أن تكون فعلاً رباعياً (هَاءَى يُهائِي) مثل عاطى يعاطي فيقال في أمره: (هاءِ يا زيد) بحذف حرف العلة من الفعل الرباعي للبناء، و (هائي يا هند) والياء ياء المخاطبة هي الفاعل، و(هائيا يا زيدان أو يا هندان)، و(هاؤوا يا زيدون)، و(هائين يا هندات).

اللغة الثانية: أن تكون الكلمة فعلاً ثلاثياً أجوف من باب فرح فيعامل في الأمر مثل خاف يخاف فيقال: (هَأْ يازيد) مثل (خَفْ يازيد)، و(هائي ياهند) مثل (خافي)، و(هاءا يازيدان) مثل (خافا)، و(هاؤوا) مثل (خافوا)، و(هَأْنَ) مثل (خَفْنَ).

اللغة الثالثة: أن تكون الكلمة فعلاً ثلاثياً أجوف من باب فتح فيعامل معاملة (وَهَبَ) فيقال (هأْ يازيد) مثل (هب)، و(هَئِي ياهند) مثل (هَبِي)، و(هَآ) مثل (هبا)، و(هَؤوا) مثل (هَبوا)، و(هَأْنَ) مثل (هَبْنَ) .

وأن كانت اسم فعل أمر ففيها لغتان: المد (هاء)، والقصر (ها)، وتتصل بها كاف الخطاب الحرفية اتصالها باسم الإشارة، وذهب بعض النحاة إلى أن أصلها هاك وقد تبدل الكاف همزة فيقال هاء(١) .

واختلف في مدلولها فقيل هي بمعنى خذ وقيل بمعنى هَلُمَّ، وقيل بمعنى تعال قال الشوكاني: ((هاؤم تعالوا، وقال مقاتل: هلمَّ، وقيل خذوا والذي صرح به النحاة أنها بمعنى خذ يقول هاء بمعنى خذ، وهاؤما بمعنى خذا، وهاؤم بمعنى خذوا فهي اسم فعل، وقد تكون فعلاً صريحاً لاتصال الضمائر البارزة المرفوعة بها))(٢).

---

(١) ينظر الفريد للمنتجب: ٥١٩/٤ .

(٢) فتح القدير: ٢٨٢/٥ .

المبحث الثالث: المتنازعان فعل و وصف

قال تعالى ﴿فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب﴾ (١) .

(وهو قائم) جملة حالية من مفعول نادى، و(يصلي) يصح أن تكون حالاً ثانية، ويصح أن تكون خبراً ثانياً عند من يجيز تعدد الخبر والحال، كما يصح أن تكون حالاً من الضمير في (قائم) .

وإذا أعربت جملة (يصلّي) حالاً من الضمير في قائم جاز التنازع بين الفعل (يصلي)، والوصف (قائم) في الجار والمجرور (في المحراب)، وإنما قُيِّد هذا القيد لئلا يفصل بين العامل ومعوله بأجنبي، حالة إعراب جملة يصلي خبراً أو حالاً من الضمير في نادته، والمعنى فنادته الملائكة وهو يصلي في المحراب، أو وهو قائم في المحراب .(٢) .

وقال تعالى ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم واخشوا يوماً لا يجزي والد عن ولده ولا مولود هو جازٍ عن والده شيئاً إن وعد الله حق﴾ (٣) .

كلمة (شيئاً) تنازعها الفعل المنفي (لا يجزي) واسم الفاعل (جازٍ) كل منهما يطلبها إمـــا على جهة المفعولية، أو على جهة المصدرية على أنها صفة مصدر محذوف، وقد أعمل الثاني لقربه على قول البصريين، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني وقيل هو جازيه(٤) .

---

(١) آل عمران: ٣٩ .

(٢) ينظر: التبيان: ٢٥٧، الفريد: ٥٦٧/١، البحر المحيط: ١٢٩/٣، والدر المصون: ١٥١/٣ .

(٣) لقمان: ٣٣ .

(٤) ينظر: مجمع البيان للطبرسي: ٧١/٨، والبحر: ٤٢٤/٨، و الدر المصون: ٧٤/٩، وعناية القاضي: ٤٣٣/٧ .

المبحث الرابع: المتنازعان: فعل ومصدر

سبق تبيان الخلاف في جواز التنازع بين المصادر، وذكرنا رأي ابن الخباز المانع من التنازع بين المصادر بحجة أن التنازع مبني على الفصل بين العامل ومعموله بأجنبيٍّ حال إعمال الأول، والمصدر لا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي، وأوردنا رأي أبي سعيد السيرافي المجيز التنازع بين المصادر واستشهاده لذلك بقول الشاعر:

أرواحٌ مودِّعٌ أم بكورُ أنت فانظر لأيِّ ذاك تصير(١)

وعلى هذا فقد ورد في القرآن الكريم آيات كثيرة تنازعت فيها المصادر مع بعضها، أو مع أوصاف، أو مع أفعال حسب ما سيأتي تفصيله .

قال تعالى ﴿لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء ﴾(٢) .

تنازع المصدر (قول) والفعل (قال) في (إن الله فقير) كل منهما يطلبه ليكون معمولاً له مقول القول، وأعمل الثاني لقربه، ولولا ذلك لقيل: (قالوه) قال أبو البقاء: ((العامل في موضع إنَّ وما عملت فيه قالوا، وهي المحكية به، ويجوز أن يكون معمولاً لقول المضاف؛ لأنه مصدر، وهذا يُخرَّج على قول الكوفيين في إعمال الأول وهو أصل ضعيف، ويزداد هنا ضعفاً؛ لأن الثاني فعل والأول مصدر، وإعمال الفعل أقوى))(٣) ولم يذكر المنتجب(٤) في الآية إلا قولاً واحداً وهو إعمال الفعل.

---

(١) سبق تخريج البيت .

(٢) آل عمران: ١٨١ .

(٣) التبيان: ٣١٥، وينظر البحر ٤٥٦/٣، والدر٥١٣/٣

(٤) الفريد: ٦٦٨/١

وقال تعالى: ﴿سبحانه وتعالى عما يصفون﴾(١)، وقال تعالى: ﴿سبحانه وتعالى عما يشركون﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿سبحانه وتعالى عما يقولون علوّاً كبيراً﴾(٣).

في الآيات الكريمات السابقة أجاز المفسرون التنازع بين عَلَمِ المصدر (سبحان) والفعل (تعالى) في طلب الجار والمجرور (عما يشركون) (عما يصفون) (عما يقولون) كل واحد منهما يطلبه من حيث المعنى، وأعمل الثاني كما يقول البصريون، وجاز التنازع بين الفعل وعَلَمِ المصدر؛ لأن علم المصدر اسم قام مقام المصدر قاله أبو حيان وسيأتي مزيد بيان في الفصل الثالث إن شاء الله.

وقال تعالى ﴿وكذلك أَخْذُ ربك إذا أَخَذَ القرى وهي ظالمة إن أَخْذَه أليم شديد﴾(٤).

كلمة (القرى)(٥) مطلوبة للعاملين المتقدمين عليها المصدر: (أخْذُ) والفعل الماضي (أَخَذَ) لتكون مفعولاً به لواحدٍ منهما، وقد أعمل الفعل لقربه، وحُذف معمول المصدر؛ لأن معمول الفعل أغنى عنه ودلَّ عليه، ولو أعمل المصدر لأضمر في الفعل وقيل إذا أخذها القرى.

و قال تعالى﴿والله خلقكم ثم يتوفاكم ومنكم من يرد إلى أرذل العمر لكيلا يعلم بعد عِلْمٍ شيئاً إن الله عليم قدير﴾(٦).

المفعول به المنصوب: (شيئاً) تنازعه العاملان السابقان الفعل المضارع (يعلم) والمصدر (عِلْم) وأعمل المصدر لقربه وحذف مفعول الفعل ولو أعمل

---

(١) الأنعام: ١٠٠ .

(٢) يونس: ١٨، والنحل: ١، والروم: ٤٠ .

(٣) الأسراء: ٤٣ .

(٤) هود: ١٠٢ .

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٢٠٨/٦، والدر المصون: ٣٨٥/٦ .

(٦) النحل: ٧٠ .

الفعل لقيل: (بعد عِلْمٍ إياه شيئاً)⁽¹⁾.

وقال تعالى﴿وَيَدْرَأُ عنها العذابَ أن تشهد أربع شهاداتٍ بالله إنه لمن الكاذبين﴾⁽²⁾.

الجار والمجرور (بالله) يصحّ تعلقهما بالفعل: (أن تشهد)، وبالمصدر (شهادات) قال أبو البقاء: ((بالله: يتعلق بشهادات،أو بأن تشهد كم ذكرنا في الأولى))⁽³⁾.

وقال تعالى ﴿وجعلناه هدى لبني إسرائيل﴾⁽⁴⁾.

(لبني إسرائيل) قد يكون من صلة الفعل (جعلنا) وقد يكون من صلة المصدر (هدى)⁽⁵⁾.

المبحث الخامس: المتنازعان فعل ومصدران

قال تعالى﴿فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة﴾⁽⁶⁾

(إلى يوم القيامة) مطلوب للفعل (أغرينا) وللمصدرين: (العداوة) و(البغضاء) والمعنى على هذه الأقوال: أغرينا بينهم إلى يوم القيامة العداوة والبغضاء، أو العداوة بينهم إلى يوم القيامة، أو البغضاء بينهم إلى يوم القيامة .

وقد تعلق الجار والمجرور بالأقرب وهو البغضاء⁽⁷⁾ .

---

(١) ينظر: التبيان: ٨٠٢، والبحر: ٥٦٣/٦، والدر: ٢٦٤/٧ .

(٢) النور: ٨ .

(٣) التبيان: ٩٦٦ .

(٤) الإسراء: ٢، والسجدة: ٢٣ .

(٥) ينظر الدر: ٣٠٩/٧

(٦) المائدة: ١٤ .

(٧) ينظر: التبيان: ٤٢٨،والفريد: ٢٥/٢ الدر: ٢٢٧/٤ .

المبحث السادس: المتنازعان مصدران

قال تعالى: ﴿ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين﴾ (١) .

الجار والمجرور (إلى حين) يصح تعلقهما بأحد المصدرين (مستقر) و(متاع) فكل واحد منهما يطلبهما من حيث المعنى و(مستقر، ومتاع) من المصادر الميمية إذ المعنى ولكم في الأرض مستقر إلى حين، أو متاع إلى حين قال السمين: «فإن قلت من شرط الإعمال أن يصح تسلّط كلٍّ من العاملين على المعمول، ومستقر لا يصح تسلطه عليه لئلا يلزم منه الفصل بين المصدر ومعموله، والمصدر بتقدير الموصول، فالجواب: أن المحذور في المصدر الذي يراد به الحدث، وهذا لم يرد به الحدث، فلا يؤوَّل بموصول، وأيضاً فإن الظرف وشبهه تعمل فيه روائح الفعل حتى الأعلام»(٢) .

وقال تعالى: ﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف﴾ (٣).

تنازع المصدران (رزق) و(كسوة) في طلب الجار والمجرور (بالمعروف) حسب رأي السيرافي المجيز التنازع بين المصادر كما مضى، وعلى هذا فالجار والمجرور (بالمعروف) متعلقان بأحد المصدرين، وقد أعمل الثاني لقربه كما يقول البصريون، وحذف من الأوَّل .

وقال تعالى: ﴿ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين﴾ (٤).

---

(١) البقرة: ٣٦ .

(٢) الدر المصون ١/ ٢٩٣، وينظر البحر: ١/٢٦٥، ولم يذكر في الآية أبو البقاء في التبيان: ٥٣، والمنتجب في الفريد ١/٢٧٦ إلا وجهاً واحد وهو التعلق بالأخير

(٣) البقرة: ٢٣٣

(٤) يونس: ٣٧ .

المصدران (تصديق) و(تفصيل) تنازعا في طلب الجار والمجرور (من رب العالمين) إذ يصح من حيث المعنى تعلقهما بالمصدر الأول (تصديق) كما يجوز تعلقهما بالمصدر الثاني (تفصيل) فيكون المعنى: (تصديق الذي بين يديه من رب العالمين) و (تفصيل الكتاب من رب العالمين) فيجوز أن يعلق الجار والمجرور بأحد المصدرين إما الأول كما يقول الكوفيون، أو الثاني كما يقول البصريون، وقد علّقا بالثاني، وحذف من الأول؛ إذ لو علّقا بالأول لقيل: (وتفصيل الكتاب منه من رب العالمين)(١) .

وقال تعالى﴿فشهادةأحدهمأربع شهادات بالله﴾(٢) .

في قوله تعالى ﴿أربع شهادات﴾ قراءتان: الأولى برفع (أربعُ) وهي قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم(٣) على أنه خبر المبتدأ (فشهادة).

وقرأ الباقون(٤) بنصب (أربعَ) على أنه مفعول مطلق عامله المصدر السابق (شهادة)، وعلى هذه القراءة يجوز أن يتنازع المصدران (شهادة) و (شهادات) في طلب الجار والمجرور (بالله) ليتعلقا به، كما أجاز العلماء وجهين آخرين: أحدهما: أن ينفرد بالجار والمجرور المصدرُ السابق (شهادة) ولا يضر الفصل بين العامل ومعموله بالمصدر (شهادات) لأنه معمولٌ لـ(شهادة) أيضاً، والوجه الثاني: أن ينفرد المصدر الثاني (شهادات) بالجار والمجرور لقربه منه .

أما على قراءة الرفع فيتحتّم تعلق الجار والمجرور بـ(شهادات)؛ لأنه

---

(١) ينظر: الكشاف: ٢/٢٣٧، والفريد: ٢/٥١٦، والبحر المحيط: ٦/٥٨، الدر المصون: ٦/٢٠٥

(٢) النور: ٦ .

(٣) ينظر في هذه القراءة: السبعة: ٤٥٣، والموضح: ٩٠٧،

(٤) ينظر: السبعة: ٤٥٢، والحجة لابن زنجلة: ٤٩٥، والتذكرة لابن غلبون: ٥٦٥ .

الأقرب، ولا يصح تعلقه بالمصدر الأول؛ لأن (أربع شهادات) خبر عن المصدر شهادة، والخبر أجنبي عن المبتدأ، ولا يجوز الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي(١).

وقال تعالى: ﴿قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس﴾(٢).

في هذه الآية الكريمة شاهدان في التنازع .

الأول: (نوراً) من أجاز التنازع في الحال(٣) أوقعه في هذه الآية بين العاملين (أنزل) و(جاء).

والمتنازع فيه الثاني: (للناس) فالجار والمجرور في محل نصب على الحال، والعامل فيه إما نوراً على قول الكوفيين، أو هدًى على قول البصريين، والذي يبدو أنه أعمل فيه الثاني لقربه، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني فقيل وهدى لهم(٤) .

وقال تعالى﴿تبصرة وذكرى لكل عبد منيب﴾(٥).

(تبصرةً) في إعرابها ثلاثةُ أقوال: قيل مفعول لأجله، وقيل منصوبة على المصدرية، وقيل على الحالية، و الجار والمجرور: (لكل عبد منيب) قيل متعلقان بالمصدر فيأتي حينئذٍ التنازع، وقيل بل متعلق الجار والمجرور محذوف وهو أي المتعلَّق صفة منصوبة للمصدر والتقدير تبصرة وذكرى كائنة لكل عبد منيب(٦).

وقال تعالى: ﴿هدى وبشرى للمؤمنين﴾(٧). وقال تعالى: ﴿هذا بيان للناس

---

(١) ينظر في هذا: التبيان: ٩٦٥، والفريد: ٣/ ٥٨٩، والبحر: ١٦/٨، الدر: ٣٨٥/٨،

(٢) الأنعام: ٩١ .

(٣) هو ابن معط كما سبق في الفصل الأول .

(٤) البحر: ٥٨١/٤، وينظر الدر: ٣٤/٥ .

(٥) ق: ٨ .

(٦) ينظر الدر المصون: ٢٠/١٠

(٧) البقرة: ٩٧ .

وهدى وموعظةٌ للمتّقين ﴾(١). وقال تعالى: ﴿هدى ورحمة لقوم يؤمنون ﴾(٢). وقال تعالى: ﴿هدى ورحمة للمؤمنين ﴾(٣). وقال تعالى: ﴿هدى وبشرى للمسلمين ﴾(٤). وقال تعالى: ﴿هدى ورحمة للمحسنين ﴾(٥). وقال تعالى : ﴿هدى وذكرى لأولي الألباب ﴾(٦). وقال تعالى: ﴿هدى ورحمة لقوم يوقنون ﴾(٧) .

في هذه الآيات الكريمات وقع التنازع في الجار والمجرور بين المصادر السابقة عليها، وأعمل الثاني حسب رأي البصريين، لقربه، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني، والحكم فيها جميعاً واحد .

المبحث السابع: العوامل المتنازعة: ثلاثة مصادر

قال تعالى: ﴿ ونزّلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين ﴾(٨).

ذهب بعض المعربين للقرآن إلى تجويز التنازع في الجار والمجرور (للمسلمين) بين المصادر الثلاثة (هدى ورحمة وبشرى) ومنعه بعضهم بحجة أن التنازع فيها يؤدي إلى الفصل بين المصدر الأول ومعموله بأجنبي وهو المعطوف الثاني والثالث، قال أبو حيان: «وللمسلمين متعلق ببشرى، ومن حيث المعنى هو

---

(١) آل عمران: ١٣٨ .

(٢) الأعراف: ٥٢ .

(٣) يونس: ٥٧ .

(٤) النحل: ١٠٢ .

(٥) لقمان: ٣ .

(٦) غافر: ٥٤ .

(٧) الجاثية: ٢٠ .

(٨) النحل: ٨٩ .

متعلق بهدى ورحمة» (١) وقال السمين: «في جواز كون هذا من التنازع نظر من حيث لزوم الفصل بين المصدر ومعموله بالمعطوف حال إعمالك غير الثالث فتأمَّله، وقياس من جوَّز التنازع في فعل التعجب والتزم إعمال الثاني لئلا يلزم الفصل، أن يُجوِّز هذا على هذه الحالة»(٢).

المبحث الثامن: المتنازعان وصفان

قال تعالى: ﴿رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾(٣).

اللام في (لئلا) يصح أن تكون متعلقةً بمضمر يفهم من معنى الرسل، والتقدير: أرسلنا رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا، كما يجوز أن تتعلق بأحد اسمي الفاعل (مبشرين) و(منذرين) فيكون من باب التنازع فأن أعمل الأول حسب قول الكوفيين تعلق الجار والمجرور به وهو (مبشرين)، وإن أعمل الثاني كما هو المختار عند البصريين تعلق الجار والمجرور به، والذي يظهر أنها جاءت على رأي البصريين؛ ولو جاءت على قول الكوفيين لأضمر للعامل الثاني(٤).

وقال تعالى: ﴿إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون﴾(٥).

الجار والمجرور (لقوم) يصحُّ أن يتعلّقا بأحد الوصفين (نذير وبشير) من باب التنازع، وقد أعمل الثاني لقربه، ولو أعمل الأول لقيل: نذير وبشير لهم لقوم(٦).

---

(١) البحر المحيط: ٥٨٣/٦ .

(٢) الدر: ٢٧٩/٧ .

(٣) النساء: ١٦٥ .

(٤) ينظرالتبيان: ٤١٠، والفريد: ٨٢٢/١، والبحر: ١٤٠/٤، الدر: ١٦١/٤

(٥) الأعراف: ١٨٨ .

(٦) ينظر: التبيان: ٦٠٧، والفريد: ٣٩٣/٢، الدر: ٥٣٣/٥،

ومن خَصَّ البشارة بالمؤمنين، والإنذار بالكافرين لم يجعل في الآية تنازعاً، وعلّق الجار والمجرور بـــ(بشير) ومعمول نذير محذوف عنده وتقدير الكلام نذير للكافرين وبشير لقوم يؤمنون .

و(نذير) فعيل بمعنى مُفْعِل بضم الميم وكسر العين المخففة، و(بشير) فعيل بمعنى مُفَعِّل بضم الميم وفتح الفاء وكسر العين المشددة .

وقال تعالى﴿وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون﴾(١) .

(ما) في قوله (ما توعدون) يجوز أن تكون مبتدأ خبره قريب، و(بعيد) خبر ثانٍ عند من يجيز تعدد الخبر، ويصحُّ أن تكون كلمة (قريب) مبتدأ و(ما) فاعل سدّ مسد الخبر ورَفَعَ الوصف فاعلاً لأنه اعتمد على الاستفهام وحينئذٍ يدخل باب التنازع بين العاملين (قريب) و(بعيد) في رفع (ما) والإعمال للثاني كما يقول البصريون لقربه ولو أعمل الأول لقيل: وإن أدري أقريب أم بعيد هو ما توعدون .

* * *

---

(١) الأنبياء: ١٠٩ .

الفصل الثالث: المعمولات المتنازع فيها في القرآن

تنوَّعت المعمولات المتنازع فيها في القرآن بين الفاعلية والمفعولية، والظرفية الزمانية، والجار والمجرور، والمفعول لأجله، والمصدرية،والحالية على تفاوت بينها قلةً وكثرة، إذ تقلُّ شواهد بعضها، فيما تتوافر في بعضها الآخر، وبعض الشواهد لا يستقيم إلا على قراءة بعينها .

وكان للمعمولات نصيبها أيضاًمن التنازع إذ نجد شواهد تنازعتها أكثر من جهة بحسب ما يقتضيه السياق، ويفسَّر به المعنى

وجعلت هذا الفصل في ثمانية مباحث حسب ما تيسر لي من الشواهد:

المبحث الأول: التنازع في الفاعلية

قال تعالى: ﴿لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون﴾(١) في كلمة (بينكم) –كما سبق(٢) –قراءتان الأولى بفتح النون (بينَكم) وبها قرأ نافع والكسائي وعاصم في رواية حفص، والقراءة الثانية بضم النون (بينُكم) .

فمن رفع (بينُكم) جاز أن يكون ظرفاً اُتُّسِعَ فيه فخَرَج عن الظرفية إلى الفاعلية، وصح أن يكون اسماً بمعنى الوصل وهو على هذين التوجيهين فاعل بـــ(تقطَّع) .

---

(١) الأنعام ٩٤ .

وينظر في توجيه إعراب الآية: معاني القرآن للفراء ٣٤٥/١، ومعاني القرآن للزجاج ٢٧٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٨٣/٢، والحجة لأبي علي الفارسي ٣٥٧/٣، والمحرر الوجيز ١١٣/٦، والتبيان ٥٢٢/١، والفريد ١٩٤/٢، والبحر المحيط ٥٨٨/٤، والدر المصون ٤٨/٥

(٢) ينظر ص ٤٤٥ .

ومن فتح (بينَكم) ففيه عدة أوجهٍ: يخصنا منها: أن يكون هو الفاعل؛ وإنما أُبْقِيَ على فتحته حملاً له على أغلب أحواله، ونسب هذا القول للأخفش[١]، وقيل بل اكتسب الفاعلية من المضاف المحذوف إذ الأصل أمر بينكم فحذف المضاف، وحلَّ المضاف إليه محله، وحافظ على حركته الأصلية الفتحة حملاً له على أغلب أحواله .

ويرى أبو حيان[٢]: أن مذهب الأخفش بناءَ كلمة (بين) فالحركة فيها حركة بناء لا حركة إعراب كما يقول الآخرون فهي حينئذٍ مبنية على الفتح في محل رفع، وبناؤها إما على الأصل في أغلب أحوالها، وإما لأنها اكتسبت البناء بإضافتها لمبنيٍّ

أو أن تكون كلمة (بينكم) منصوبةً على الظرفية، وعلى هذا فيتنازع الفعلان (تقطع) و(ضلَّ) في طلب الفاعل وهو المصدر المؤول (ما كنتم تزعمون) عند من يرى أن (ما) مصدرية وتقديره: (زعمكم)، أما من ذهب إلى أن (ما) موصولة، أو نكرة موصوفة فالفاعل عنده (ما) وحدها، والعائد على هذين القولين محذوف، تقديره (ما كنتم تزعموهم شركاء لله، أو شفعاء لكم)، وعلى أيٍّ من هذه الأقوال فـــ(ما) في محل رفع فاعل تنازعه الفعلان (تقطع) و (ضلَّ) كل منهما يطلبه على جهة الفاعلية وأعمل الثاني لقربه، وأضمر في الأول؛ لأن الفاعل لا يحذف والتقدير لقد تقطع هو، والضمير يعود على الزعم، ومفعولا (زعم) محذوفان اختصاراً دلَّ عليهما السياق والتقدير ما كنتم تزعموهم شركاء لله أو شفعاء لله.

---

[١] ينظر قوله في الحجة لأبي علي الفارسي: ٣/٣٦٠،الوسيط للواحدي: ٢/٣٠١، والدر المصون: ٥/٤٨

[٢] ينظر البحر: ٤/٥٨٨

وقال تعالى: ﴿وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططاً﴾ (١) .

التنازع هنا في (سفيهنا) بين العاملين (كان) و (يقول)(٢) الأول يطلبه اسماً له، والثاني يطلبه فاعلاً به، وقد سمع التنازع في النواسخ في قول الشاعر:

ما خِلْتُني زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِناً   أشكو إليكم حُمُوَّةَ الألم

في طلب (ضمناً) الأول يطلبه مفعولاً ثانياً، والثاني يطلبه خبراً له، ومثله الآية الكريمة فإذا أعمل الفعل الناقص (كان) أعرب (سفيهنا) اسماً له مؤخراً، وجملة (يقول) خبراً له مقدماً؛ وإنما لم يُعْبَأْ بالإلباس هنا بين اسم كان، وفاعل يقول؛لأن الفعل الناقص يؤمن معه اللبس، وإذا أعمل الثاني على المشهور يكون: (سفيهنا) هو فاعل يقول، أما اسم كان فهو ضميرمستتر فيها تقديره هو يعود على السفيه، وإنما صح عود الضمير على المتأخر هنا؛ لأنه عمدة، لا يستغنى عنه؛ ولأن العرب قد أضمرت في غير هذا الباب قبل الذكر كقولهم (رُبَّهُ رجلاً) و (نعم رجلاً زيد) .

والرابط بين العاملين هو أن العامل الثاني معمول للأول على جهة الخبرية(٣).

قال تعالى﴿وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون﴾ (٤).

الوصف إذا كان دالاً على زمن مستقبل،واعتمد على شيء قبله جاز أن يعمل عمل فعله وفي الآية الكريمة نجد أن كلمة (أقريب) صفة مشبهة زمانها

---

(١) الجن: ٤

(٢) أدرجت الآية الكريمة في مبحث التنازع في الفاعلية مع أن التنازع فيها بين فعلين ناقص وتام؛ لأن اسم كان مشبه بالفاعل عند البصريين، ويعرب فاعلاً عند الكوفيين .

(٣) ينظر مغني اللبيب: ٦٦٠ .

(٤) الأنبياء: ١٠٩ .

مستقبل، واعتمدت على الاستفهام قبلها فيجوز والحالة هذه أن تعرب (قريب) مبتدأ و(ما) فاعل بها، وحينئذٍ يدخل باب التنازع بين العاملين (قريب) و (بعيد) في رفع (ما) والإعمال للثاني كما يقول البصريون لقربه ولو أعمل الأول لقيل: وإن أدري أقريب أم بعيد هو ما توعدون .

ويجوز وجه آخر في إعراب الآية الكريمة وهو أن تكون (ما) في قوله (ما توعدون) مبتدأ خبره قريب، وبعيد خبر ثانٍ عند من يجيز تعدد الخبر .

المبحث الثاني: المتنازع فيه مفعول به

قال تعالى: ﴿ وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم فليتّقوا الله وليقولوا قولاً سديدا ﴾(١).

لفظ الجلالة (الله) مطلوب للفعلين (وليخش) (فليتقوا) على جهة المفعولية لكلٍّ منهما، فأعمل الثاني لقربه، بدليل عدم الإضمار إذ لو أعمل الأول لأضمر في الثاني، ولما أعمل الثاني حذف معمول الأول، ولو أعمل الأول لقيل: فليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم فليتقوه الله، قال أبو حيان: ((ظاهر هذه الجملة أنه أمْرٌ بخشية الله واتقائه ... ومفعول وليخش محذوف، ويحتمل أن يكون اسم الجلالة، ويحتمل أن يكون هذا الحذف على طريق الإعمال أعمل فليتقوا، وحذف معمول الأول؛ إذ هو منصوب يجوز حذفه اقتصاراً فكان حذفه اختصاراً أجوز فيصير نحو قولك: أكرمت فبررت زيداً))(٢).

ويجوز ألاَّ يكون في الآية تنازع، ولفظ الجلالة مفعول (فليتقوا)، ومفعول (فليخش) محذوف تقديره ضياع أيتامهم من بعدهم حذف اقتصاراً .

---

(١) النساء: ٩ .

(٢) البحر المحيط: ٥٢٨/٣ .

وقال المنتجب(١) وعنه السمين(٢)ويجوز أن يقدر عقاب الله .

أقول: تقديرهما هذا هو أيضاً من باب التنازع؛ لأن المعنى فليخشوا عقاب الله وليتقوا عقاب الله .

وقال تعالى: ﴿يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم والله عليم حكيم﴾(٣) .

كلمة (سنن) منصوبة على المفعولية وقد تنازعها الفعلان (ليبين) و(يهديكم) الأول يتعدّى لواحد، والثاني يتعدّى لاثنين، فانتصبت مفعولاً به ثانياً للفعل(يهدي)، وحذف مفعول الأول اختصاراً، والتقدير: (ليبينَها لكم)، ولو أعمل الأول لقيل في الثاني (يهديكموها)، قال أبو حيان: ((ويجوز عندي أن يكون من باب الإعمال فيكون مفعول ليبين ضميراً محذوفاً يفسره مفعول ويهديكم نحو ضربت وأهنت زيداً والتقدير ليبينها لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم))(٤) واستحسن هذا الوجه السمين(٥).

والأصل في الفعل (يهدي) أن يصل إلى المفعول الثاني بأحد حرفي الجر (اللام) أو (إلى) ولكنه جاء في القرآن متعدياً إلى الثاني بنفسه على نزع الخافض قال تعالى ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ فضمير المتكلمين مفعول به أول، والصراط مفعول به ثانٍ وقال تعالى ﴿فاتبعني أهدك صراطاً سويّاً﴾(٦) فضمير المخاطب مفعول به أول، وصراطاً مفعول به ثانٍ، و جاء على الأصل متعدياً إلى الثاني

---

(١) الفريد: ١/ ٦٩٦ .

(٢) الدر المصون: ٥٩٢/٣ .

(٣) النساء: ٢٦ .

(٤) البحر: ٦٠١/٣ .

(٥) الدر المصون: ٦٦٠/٣

(٦) مريم: ٤٣ .

بواسطة حرف الجر قال تعالى: ﴿لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم﴾ (١)، فالموصول مفعول به أول، والجار والمجرور إلى صراط مستقيم في محل المفعول به الثاني، ومثله قوله تعالى ﴿واجتبيناهم وهديناهم إلى صراط مستقيم﴾ (٢).

وقال تعالى: ﴿وإذا تتلى عليهم آياتنا قالوا قد سمعنا لو نشاء لقلنا مثل هذا إن هذا إلا أساطير الأولين﴾ (٣) .

أجاز بعض المفسرين(٤) أن يكون (مثل هذا) مفعولاً به على جهة التنازع للفعل (سمعنا) أو للفعل (قلنا) ويكون المعنى (سمعنا مثل هذا) أو(قلنا مثل هذا) مع أن الفعلين ليس بينهما ارتباط معنوي، وهو شرط في التنازع، ولم يذكر أبو البقاء، وأبو حيان والسمين في الآية شيئاً من التنازع، وإنما نقله صاحب الفتوحات الإلهية .

وقال تعالى: ﴿قال إني أُشهد الله واشهدوا أني بريء مما تشركون﴾ (٥).

المصدر المؤول (أني بريء مما تشركون) تنازعه الفعلان (أُشْهِدُ) و(اشْهَدوا) كلاهما يطلبه مفعولاً به على نزع الخافض، وحَذْف حرف الجرّ مع (أنَّ) قياس، والأصل (أُشْهِدُ الله على براءتي من إشراككم آلهة معه)، و (اشهدوا ببراءتي منها) قال أبو حيان: «وأني بريء تنازع فيه أُشْهِدُ واشْهَدوا، وقد يتنازع المختلفان في التعدي الاسمَ الذي يكون صالحاً لأن يعملا فيه تقول: أعطيت زيداً

---

(١) البقرة: ١٤٢ .

(٢) الأنعام: ٨٧ .

(٣) الأنفال: ٣١ .

(٤) ينظر: الفتوحات الإلهية: ٢/٢٤٢

(٥) هود: ٥٤ .

ووهبت لعمرو ديناراً، كما يتنازع اللازم والمتعدي نحو قام وضربت زيداً»(١).

وقال تعالى: ﴿نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن وإن كنت من قبله لمن الغافلين﴾(٢).

إن أُعْرِبَتْ كلمة (أحسنَ) مفعولاً به للفعل (نقصُّ) لم يكن في الآية شاهد، لأن الفعل (نقصُّ) حينئذٍ استوفى معمولاته قبل مجيء الفعل المنازع (أوحينا)، وحينئذٍ يعرب اسم الإشارة مفعولاً به لـــ(أوحينا) دون أن ينازعه في طلبه فعل آخر؛ لأن الفعل (نقصُّ) قد استوفى معمولاته قبل مجيء الفعل الآخر، وهذا الرأي رجحه السمين .

أمَّا إن أعرب (أحسنَ القصص) مفعولاً مطلقاً نوعياً فيتنازع حينئذٍ الفعلان (نقصُّ) و (أوحينا) في طلب اسم الإشارة مفعولاً به لأحدهما، وأعمل الثاني لقربه، ولولا ذلك لأضمر في الثاني ضميرٌ يعود على المتنازع فيه(٣)

وقال تعالى: ﴿يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار وبئس الورد المورود﴾(٤)

يجوز في كلمة: (النار): أن يتنازعها الفعلان: (يقدمُ) و (أوردهم) الأول يطلبها مفعولاً به ثانياً منـــزوع الخافض وهو حرف الجرّ(إلى): أي يقدم قومه إلى النار، والثاني يطلبها مفعولاً به ثانياً صريحاً، وقد أعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقيل: يقدم قومه يوم القيامة فأوردهموها أو إيَّاها النار، ولكن أعمل الثاني، وحذف من الأول اختصاراً(٥).

---

(١) البحر: ١٦٨/٦، وينظر الدر المصون: ٣٤٣/٦ .

(٢) يوسف: ٣ .

(٣) ينظر الفريد: ٢٣/٣، والبحر: ٢٣٦/٦، والدر المصون: ٤٣٠/٦ .

(٤) هود: ٩٨ .

(٥) ينظر البحر المحيط: ٢٠٥/٦، الدر المصون: ٣٨٢/٦ .

وقال تعالى: ﴿ويرسل الصواعق فيصيب بها من يشاء﴾ (١) .

الاسم الموصول (من) تنازعه العاملان (يرسل) و(يصيب) على جهة المفعولية الصريحة للثاني،ونزع الخافض من الأول و التقدير: ويرسل الصواعق على من يشاء، أو يصيب بها من يشاء ولكن أعمل الثاني، فحذف معمول الأول على مذهب البصريين(٢) .

وقال تعالى: ﴿آتوني أفرغ عليه قطراً﴾ (٣).

(قِطْراً) تنازعه العاملان (آتوني) و(أفرغ) على جهة المفعولية لكل منهما، وأعمل الثاني لقربه، وحذف من الأول (٤).

وقال تعالى: ﴿وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا﴾ (٥) .

المصدر المؤول: (أن لن يبعث الله أحداً) تنازعه الفعلان الناسخان (ظنوا) و(ظننتم) والمصدر المؤول من (أن وما دخلت عليه) سدّ مسد مفعولي أحدهما، وقد أعمل الثاني على مذهب البصريين، وحذف اختصاراً من الأول، والكوفيون يعملون الأول.

وفي جواز التنازع في باب ظنّ خلاف فمنعه ابن الطراوة(٦) بحجة أن الإضمار في هذا الباب غير جائز، كما اختلف في جواز حذف المتنازع فيه في هذا الباب فمنهم من يرى عدم جواز الحذف بحجة أن مفعولي ظن أصلهما مبتدأ

---

(١) الرعد: ١٣ .

(٢) ينظر البحر المحيط: ٣٦٥/٦ .

(٣) الكهف: ٩٦ .

(٤) ينظر: الكشاف ٤٩٩/٢، والتبيان ٨٦٢/٢،، والفريد ٣٧٢/٣، والدر المصون ٥٤٩/٧.

(٥) الجن: ٧ .

(٦) ينظر رأيه في شرح الجمل ٦٢١/١

وخبر وحذف أحدهما إخلال بمفهوم الجملة لأنه يؤدي إلى ذكر مبتدأ بلا خبر أو خبر بلا مبتدأ، ويُوجب الإضمار مؤخراً، وقيل بل يضمر مقدماً، وقيل بل يجب إظهاره لا إضماره، وقيل يحذف كسائر الفضلات ورجحه ابن هشام (١).

وقال تعالى ﴿فأما من أوتي كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقرأوا كتابيه﴾ (٢).

كلمة: (كتابيه) منصوبة على المفعولية تنازعها اسم الفعل (هاؤم) والفعل (اقرأوا) وأعمل الأخير على قول البصريين لقربه، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني وقيل (اقرأوه)(٣) .

وقال تعالى ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم واخشوا يوماً لا يجزي والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئاً إن وعد الله حق﴾ (٤).

كلمة (شيئاً) تنازعها الفعل المنفي (لا يجزي) واسم الفاعل (جازٍ)– وصحَّ إعمال اسم الفاعل؛ لأنه معتمد على المبتدأ – وكل منهما يطلبها إما مفعولاً به، أو مفعولاً مطلقاً؛ لأنها صفة مصدر محذوف، وقد أعمل الثاني لقربه على قول البصريين، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني وقيل هو جازيه(٥) .

---

(١) أوضح المسالك: ٢/ ١٧٨ .

وينظر في هذه المسألة: شرح الجمل لابن عصفور: ٦١٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٧١/٢-١٧٢، والنكت الحسان: ٩٤ .

(٢) الحاقة: ١٩ .

(٣) ينظر الكشاف: ١٥٢/٤، والتبيان: ١٢٣٧، والفريد: ٥٤٠/٤، والبحر المحيط: ٢٦٠/١٠، والدر المصون: ٤٣٢/١٠ .

(٤) لقمان: ٣٣ .

(٥) ينظر: مجمع البيان للطبرسي: ٧١/٨، والبحر: ٤٢٤/٨، و الدر المصون: ٧٤/٩، وعناية القاضي: ٤٣٣/٧ .

قال تعالى ﴿لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء ﴾(١) .

تنازع المصدر (قول) والفعل (قال) في طلب جملة: (إن الله فقير) كل منهما يطلبها لتكون معمولةً له مقول القول، وأعمل الثاني لقربه، ولولا ذلك لقيل: (قالوه) قال أبو البقاء: ((العامل في موضع إنَّ وما عملت فيه قالوا، وهي المحكية به، ويجوز أن يكون معمولاً لـــ(قول) المضاف؛ لأنه مصدر، وهذا يُخرَّج على قول الكوفيين في إعمال الأول وهو أصل ضعيف، ويزداد هنا ضعفاً؛ لأن الثاني فعل والأول مصدر، وإعمال الفعل أقوى))(٢) ولم يذكر المنتجب(٣) في الآية إلا قولاً واحداً وهو أن العامل في إنَّ هو الفعل.

وقال تعالى ﴿وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة إن أخذه أليم شديد ﴾(٤).

كلمة (القرى)(٥) مطلوبة للعاملين المتقدمين المصدر (أَخْذُ) والفعل الماضي (أَخَذَ) لتكون مفعولاً به لواحد منهما، وقد أعمل الفعل لقربه، وحذف معمول المصدر؛ لأن معمول الفعل أغنى عنه ودلَّ عليه، ولو أعمل المصدر لأضمر في الفعل وقيل إذا أخذها القرى.

وقال تعالى﴿والله خلقكم ثم يتوفاكم ومنكم من يرد إلى أرذل العمر لكيلا يعلم بعد علم شيئاً إن الله عليم قدير ﴾(٦) .

المفعول به المنصوب: (شيئاً) تنازعه العاملان السابقان الفعل المضارع

---

(١) آل عمران: ١٨١ .

(٢) التبيان: ٣١٥، وينظر البحر ٤٥٦/٣، والدر٥١٣/٣

(٣) الفريد: ٦٦٨/١

(٤) هود: ١٠٢ .

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٢٠٨/٦، والدر المصون: ٣٨٥/٦ .

(٦) النحل: ٧٠ .

(يعلم) والمصدر (عِلْم) وأعمل المصدر لقربه وحذف مفعول الفعل ولو أعمل الفعل لقيل: (بعد عِلْمٍ إياه شيئاً)(١).

المبحث الثالث: المتنازع فيه مختلف بين الفاعلية والمفعولية

قال تعالى: ﴿ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات فاسأل بني إسرائيل إذ جاءهم فقال له فرعون إني لأظنك ياموسى مسحورا﴾(٢).

في (فاسْأَلْ) قراءات كما مرّ سابقاً(٣)، والذي يعنينا هنا هي قراءة ابن مسعود (فسَأَلَ) بفعل ماضٍ إذ ينبني عليها التنازع في كلمة (فرعون) بين الفعلين (فَسَأَلَ) و(فقال) الأول يطلبه مفعولاً به أول له، والثاني يطلبه فاعلاً به، والمفعول به الثاني لـــ(فسأل) هو (بني إسرائيل)، وأعمل الثاني لقربه، والمعنى: فسَأَلَ موسى فرعونَ بني إسرائيل فقال له فرعونُ إني لأظنك ياموسى مسحوراً.

المبحث الرابع: المتنازع فيه مفعول لأجله

قال تعالى: ﴿إنما النسيء زيادة في الكفر يُضَلُّ به الذين كفروا يحلونه عاماً ويحرمونه عاماً ليواطئوا عدة ما حرم الله﴾(٤)

اللام في (ليواطئوا) مشعرة بالتعليل، فما بعدها مفعول لأجله مجرور باللام، والعامل فيه يصحّ أن يكون الفعل (يحلونه) ويصح أن يكون الفعل (يحرمونه) (٥)

---

(١) ينظر: التبيان: ٨٠٢، والبحر: ٥٦٣/٦، والدر: ٢٦٤/٧ .

(٢) الإسراء: ١٠١ .

(٣) في المبحث الأول من الفصل الثاني ٤٥١ .

(٤) التوبه: ٣٧ .

(٥) ينظر البحر: ٤١٨/٥، الدر المصون: ٤٨/٦ .

وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون﴾ (١)

(أن تحبط أعمالكم) أي مخافة أن تحبط أعمالكم فالمصدر في موضع نصب مفعول لأجله تنازعه العاملان (لاترفعوا) و (ولاتجهروا)، وأعمل الثاني لقربه على مذهب البصريين، وحذف من الأول اختصاراً لدلالة الثاني عليه (٢)

و قال تعالى: ﴿عبس وتولى أن جاءه الأعمى﴾ (٣)

(أن جاءه الأعمى) أي بسبب مجيء الأعمى فالمصدر في موضع نصب مفعول لأجله تنازعه العاملان (عبس) و (تولى) كل منهما يطلبه على مفعولاً له، وأعمل الثاني، وحذف من الأول اختصاراً (٤)

المبحث الخامس: المتنازع فيه ظرف زمان

قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا اذكروا الله ذكراً كثيراً وسبحوه بكرة وأصيلا﴾ (٥)

(بكرة وأصيلاً) ظرفا زمانٍ تنازعهما الفعلان (اذكروا) و(سبحوه) وكلٌّ منهما يطلبه على جهة الظرفية الزمانية أي: اذكروا الله ذكراً كثيراً في هذين الزمانين، وسبحوه فيهما(٦)

---

(١) الحجرات: ٢ .

(٢) .ينظر: الكشاف: ٥٥٥/٣، والبحر المحيط: : ٥٠٨/٩، والدر المصون: ٥/١٠

(٣) عبس: ١-٢ .

(٤) ينظر: الكشاف: ١١٨/٤، والفريد: ٦٢٥/٤، والبحر: ٤٠٦/١٠، والدر المصون: ١٠ /٦٨٥ .

(٥) الأحزاب: ٤١-٤٢ .

(٦) ينظر البحر: ٤٨٦/٨ .

المبحث السادس: المتنازع فيه جار ومجرور

قال تعالى: ﴿كلوا وأشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾ (١) الجار والمجرور (من رزق الله) تنازعه الفعلان (كلوا) و(اشربوا) إذ المعنى: كلوا من رزق الله، واشربوا من رزق الله، وقد أعمل الثاني على رأي البصريين، وحذف الجار والمجرور من الأول لدلالة الثاني عليه والتقدير وكلوا منه، ولو أُعمل الأول لبرز في الثاني الضمير فقيل كلوا واشربوا منه من رزق الله .

و(من): يجوز أن تكون تبعيضية، ويصح أن تكون ابتدائية .

ويصحُّ أن يكون معمولا الفعلين محذوفين والتقدير: كلوا المنَّ، واشربوا ماء العيون التي فجرناها لكم، ويعرب حينئذٍ الجار والمجرور حالاً من المفعول المحذوف (٢) .

و(رِزق) بمعنى مرزوق كاللبس بمعنى ملبوس، والذبح بمعنى مذبوح

والفعل (عثا) من الأفعال التي تداخلت فيها اللغات إذ سُمع فيه أكثر من وجهٍ في الماضي والمضارع قالوا: (عَثَا يَعْثُو) من باب نصر، و سمع (عَثِيَ يَعْثَى) من باب فرح قال صاحب التاج(٣) وهي لغة أهل الحجاز، وسمع (عَثَا يَعْثَى) من باب فتح مع أنه ليس حلقي العين أو اللام، وقال: (عَثَى يَعْثِي) من باب ضرب. قال في المحكم: ((عثا في الأرض عُثَّيًا وعِثِيًّا وعَثَياناً وعَثا يَعْثَى عن كراع نادر كل ذلك أفسد، وقال كراع عَثا يَعْثَى مقلوب من عاث يعيث))(٤) وقال أيضاً:

---

(١) البقرة: ٦٠ .

(٢) ينظر في التوجيه البحر المحيط: ١/ ٣٧٢، والدر المصون: ١/٣٨٧

(٣) تاج العروس (عثو) .

(٤) المحكم: ٢/٢٣٠، ٣٣٧

((وعثا عَثْواً وعَثِيَ عُثُوّاً أفسد أشد الإفساد)) وقال الفيومي: ((عَثَا يَعْثُو، وعَثِيَ يَعْثَى من باب قال وتعب أفسد فهو عاثٍ))(١) وقال في القاموس:(٢) (عَثَا كرمى وسعى ورضي) فهو عنده حينئذٍ من ثلاثة أبواب، ثم زاد (عثا يعثو عثوّاً) وهذا باب رابع من باب نصر، ولامه على هذا القول تكون ياء في نحو رَمَى، و واواً في نحو نصر، ومحتملة لهما في البابين الأخيرين، وعلى رأي من قال عثا يَعْثَى فهو من باب سَعَى يَسْعَى مع أن عينه أولامه ليستا من حروف الحلق، ولعل هذه اللغة الأخيرة مما تداخلت فيه اللغات فالماضي من باب نصر، والمضارع من باب فرح .

وقال تعالى: ﴿واذكر ربك كثيراً وسبّح بالعشي والإبكار﴾(٣) .

الجار والمجرور (بالعشي) يصح أن يتعلقا بالفعل (اذكر) أي: اذكر ربك كثيراً بالعشي والإبكار، ويصح أن يتعلقا بالفعل (سبّح) أي سبّح بالعشي والإبكار .

والعشيُّ قال عنه الزمخشري(٤): هو من حين زوال الشمس إلى أن تغيب، والإبكار من طلوع الشمس إلى وقت الضحى، وقال الراغب(٥) من زوال الشمس إلى الصباح، وقال الواحدي(٦) العشي هو آخر النهار، وعلى هذا فالعشي ظرف، والباء فيه ظرفية، والإبكار بكسر الهمزة هي قراءة الجمهور مصدر بكّر يبكّر إبكاراً، والقياس في مصدر فعّل التفعيل، والإفعال مصدر أفعل، وقرئ

---

(١) المصباح المنير: ١٤٩ .

(٢) القاموس: (عثو) ، وينظر بغية الآمال لأحمد بن يوسف اللبلي: ٧٠

(٣) آل عمران: ٤١ .

(٤) الكشاف: ١/٤٢٩ .

(٥) المفردات: ٣٣٥ .

(٦)) الوسيط في تفسير القرآن المجيد: ١/٤٣٥ .

الأبكار(١) بفتح الهمزة جمع بَكَر بفتحتين كسحر وأسحار فهو حينئذٍ ظرف، وعلى القول بأنه مصدر يلزم تقدير مضاف محذوف، أي وقت الإبكار(٢).

وقال تعالى: ﴿يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة﴾(٣).

(في الكلالة) يصح أن يكون معمولاً لـــ(يستفتونك) كما يصح أن يكون معمولاً لـــ(يفتيكم) وقد أعمل الثاني، وحذف من الأول اختصاراً، ولو أعمل الأول (في الكلالة) لأضمير في الثاني فكان تركيب الكلام: (يستفتونك قل الله يفتيكم فيها في الكلالة) قال أبو البقاء: ((في الكلالة: (في) يتعلق بيفتيكم، وقال الكوفيون بيستفتونك؛ وهذا ضعيف؛ لأنه لو كان كذلك لقال يفتيكم فيها في الكلالة كما لو تَقَدَّمتْ))(٤).

ومعنى قول أبي البقاء: (كما لو تَقَدَّمتْ) أن البصريين لا يرون أن العامل الثاني مقدم من تأخير كما هو مذهب الكوفيين .

وقال تعالى: ﴿وحاجّه قومُه قال أتحاجُّونِّي في الله﴾(٥) قال أبو حيان: ((في الله: متعلق بـــ(أتحاجوني) لا بقوله (وحاجه)، والمسألة من باب الإعمال، إعمال الثاني، فلو كان متعلقاً بالأول لأضمر في الثاني، ونظيره ﴿يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة﴾))(٦) .

---

(١) دون عزو في مختصر ابن خالويه: ٢٠، والكشاف: ٤٢٩/١، وإعراب القراءات الشواذ: ٣١٦/١، والبحر: ١٤٢/٣ .

(٢) ينظر الكشاف: ١/ ٤٢٩، والتبيان: ١/ ٢٥٨، والبحر المحيط: ١٤٣/٣، الدر المصون: ١٦٧/٣

(٣) النساء: ١٧٦ .

(٤) التبيان: ٤١٣/١، وينظر الفريد: ٨٢٩/١، والبحر ١٥٠/٤، والدر: ١٧١/٤ .

(٥) الأنعام: ٨٠ .

(٦) البحر المحيط: ٥٦٩/٤

واعترضه السمين الحلبي فقال بعد أن نقل كلامه: ((كذا قال الشيخ وفيه نظر؛ من حيث إن المعنى ليس على تسلط (وحاجه) على قوله (في الله)؛ إذ الظاهر انقطاع الجملة القولية مما قبلها، وقوله في الله أي: في شأنه ووحدانيته))(١)، ويرى أبو السعود الحنفي(٢) أن (قال أتحاجوني) استئناف وقع جواباً عن سؤال نشأ من حكاية محاجتهم كأنه قيل: فماذا قال عليه السلام حين حاجوه ؟ فقيل قال منكراً لما اجترأوا عليه من محاجّتهم مع قصورهم عن تلك الرتبة وعزة الطلب وقوة الخصم: أتحاجّونيّ في الله. ومذهب أبي السعود يرجح ما قاله السمين .

أقول: والاستفهام له صدر الكلام، فما قبله لا يعمل فيما بعده، والتنازع مبني على صحة إعمال أيٍّ من العاملين في المعمول المتنازع فيه، وعلى هذا فلا يصح أن يعمل الفعل (وحاجَّه) في الجار والمجرور (في الله) لموقع الاستفهام، وبما أنه لايصحُّ أن يعمل في الجار والمجرور فيتعيّن أن يكون العامل هو (أتحاجُّونِّي)، وإذا تعيّن خرجت المسألة من باب الإعمال.

وقال تعالى: ﴿قل تعالوا أتل ما حرّم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئاً﴾(٣) .

الجار والمجرور (عليكم) إما أن يكونا متعلقين بالفعل (أتل) أي تعالوا أتل عليكم، وإما أن يكونا متعلقين بالفعل (حرّم)، ويختلف المعنى باختلاف المتعلق فعلى قول الكوفيين يكون المعنى: تعالوا أتل عليكم ما حرَّم ربكم، وعلى قول البصريين يكون المعنى: حرَّم ربكم عليكم الشرك .

واستحسن ابن الشجري وجهاً ثالثاً: وهو أن تكون (عليكم) اسم فعل

---

(١) الدر المصون: ١٩/٥ .

(٢) ينظر: إرشاد العقل السليم: ٢٣٨/٢ .

(٣) الأنعام: ١٥١. وينظر في توجيه الآية الأمالي الشجرية ١/ ٧٢، والبحر المحيط ٦٨٥/٤، الدر المصون ٢١٣/٥

أمر يفيد الإغراء فتكون وما بعدها جملة استئنافية، والمعنى على رأيه: (عليكم ألاَّ تشركوا به شيئاً) قال: ((والوجه الثاني أن تجعل عليكم منفصلة مما قبلها فتكون إغراء بمعنى الزموا كأنه اجتزأ بقوله ﴿تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم﴾ أي عليكم ترك الإشراك وعليكم الإحسان بالوالدين))(١).

وقال تعالى: ﴿هذه ناقة الله لكم آيةً فذروها تأكل في أرض الله ﴾(٢) الجار والمجرور (في أرض الله) يجوز تعلقهما بالفعل (ذروها) والمعنى: (ذروها في أرض الله) أو بالفعل (تأكل) والمعنى (تأكل في أرض الله) وقد أعمل الثاني لقربه، ولئلا يفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني ولقيل (فذروها تأكل فيها في أرض الله)(٣).

وقال تعالى: ﴿وأؤمر قومك يأخذوا بأحسنها سأريكم دار الفاسقين﴾(٤) اختلف في حرف الجر (بأحسنها) بين الأصالة والزيادة، فعلى القول بأصالته يجوز أن يتعلق بالفعل (وأؤمر)، وبالفعل (يأخذوا)، وإذا تعلق بالثاني فالمفعول محذوف أي يأخذوا أنفسَهم بأحسنها؛لأن أخذ متعدٍّ بنفسه، ويجوز أن يتعلق بـــ(وأؤمر) ولا يحتاج إلى تقدير؛ لأن الفعل (أَمَرَ) يتعدى إلى الثاني بالباء، وسُمع من العرب تعديته إلى الثاني بدون حرف جر قال الشاعر:

أَمَرتُكَ الخَيرَ فافعل ما أُمِرْتَ به   فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشب(٥)

وخَرَّجَ النحاة الشاهد على نزع الخافض .

---

(١) الأمالي الشجرية: ١/٧٤ .

(٢) الأعراف ٧٣ .

(٣) ينظر: الدر المصون: ٥/٣٦٢

(٤) الأعراف: ١٤٥

(٥) سبق تخريجه ٤٤٨ .

ويجوز أن تكون الباء زائدةً، وعلى القول بزيادتها فلا تحتاج إلى متعلّق، وتكون بأحسنها مجرورة لفظاً منصوبة محلاً بالفعل يأخذوا دون تقدير مفعول محذوف، قال أبو حيان –رحمه الله تعالى–: «بأحسنها: متعلق بـ(يأخذوا)، وذلك على إعمال الثاني؛ لأن بأحسنها مقتضٍ لقوله: وأؤمر ولقوله يأخذوا ... ومفعول يأخذوا محذوف لفهم المعنى أي يأخذوا أنفسهم بأحسنها، ويحتمل أن تكون الباء زائدة أي يأخذوا أحسنها»(١) .

وقال تعالى: ﴿ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم بأنهم قوم لا يفقهون﴾(٢) .

قوله تعالى: (بأنهم قوم لا يفقهون) الباء سببيّة فيصح تعلقها بالفعل (انصرفوا) وبالفعل (صرف)(٣) ولعل الرابط ما في الفعل الثاني من الدعاء الذي هو مسبَّب عن الأول .

وقال تعالى: ﴿الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير ألا تعبدوا إلا الله إنني لكم منه نذير وبشير﴾(٤) .

(من لدن حكيم خبير) من حرف جر لابتداء الغاية، و(لدن) ظرف مكان مبنيٌّ على السكون، والجار والمجرور يصح أن يتعلقا بالفعل (أُحْكمت) وبالفعل (فُصّلت) والمعنى (أحكمت آياته من لدن حكيم خبير) أو(فصّلت آياته من لدن حكيم خبير)(٥) .

---

(١) ينظر البحر: ١٧١/٥ .

(٢) التوبة: ١٢٧

(٣) ينظر: الفريد: ٥٢٦/٢، والبحر ٥١٣/٥ .

(٤) هود: ١-٢

(٥) ينظر: الكشاف ٢٥٨/٢، والتبيان ٦٨٨/٢، والفريد ٦٠١/٢، والبحر المحيط ١١٩/٦، والدر المصون ٢٧٩/٦ .

ويصح على ما ذهب إليه أبو حيان في البحر من جواز التنازع في المتقدم تعلّق الجار والمجرور (منه) بأحد الوصفين (نذير) أو (بشير) مع أن الجار والمجرور متقدّمان على الوصفين، قال في آخر براءة: عند قوله تعالى: (بالمؤمنين رؤوف رحيم) ((يحتمل أن يتعلّق (بالمؤمنين) بـــ(رؤوف)، ويحتمل أن يتعلق بـــ(رحيم) فيكون من باب التنازع، وفي جواز تقدّم معمول المتنازعين نظر، فالأكثرون لا يذكرون فيه تَقْدِمَةً عليهما، وأجاز بعض النحويين التقديم فتقول: زيداً ضربت وشتمت على التنازع))(١) .

وقال تعالى: ﴿شاكراً لأنعمه اجتباه وهداه إلى صراط مستقيم﴾(٢) .

الجار والمجرور ﴿إلى صراط مستقيم﴾ تنازعهما العاملان (اجتباه) و (هداه) وأعمل الثاني لقربه، وحذف معمول الأول، ولو كان الإعمال للأول لقيل: (اجتباه وهداه إليه إلى صراط مستقيم)(٣).

وقال تعالى ﴿فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب﴾(٤) .

الجار والمجرور (في المحراب) تنازعهما الفعل (يصلي)، والوصف (قائم) والمعنى فنادته الملائكة وهو يصلي في المحراب فيكون الجار والمجرور ظرفاً لمكان الصلاة، و لوقت النداء، ويصح أن يكونا متعلقين بـــ(قائم) بشرط إعراب جملة يصلي حالاً من الضمير في قائم لئلا يفصل بين العامل ومعموله بأجنبيٍّ، فيكون المعنى وهو قائم في المحراب يصلي(٥) .

---

(١) البحر المحيط: ٥/٥٣٣

(٢) النحل: ١٢١ .

(٣) ينظر الدر المصون: ٧/٣٠١ .

(٤) آل عمران: ٣٩ .

(٥) ينظر: التبيان: ٢٥٧، الفريد ١/٥٦٧، البحر المحيط ٣/١٢٩، والدر المصون ٣/١٥١.

وأجاز السمين التنازع فيه دون هذا الشرط(١) .

وقال تعالى: ﴿سبحانه وتعالى عما يصفون﴾(٢) . وقال تعالى: ﴿سبحانه وتعالى عما يشركون﴾(٣) . وقال تعالى: ﴿سبحانه وتعالى عما يقولون علوًّا كبيراً﴾(٤).

في الآيات الكريمات السابقة تنازع علم المصدر (سبحانه) و الفعل (تعالى) في طلب الجار والمجرور (عما يشركون) (عما يصفون) (عما يقولون) كل واحد منهما يطلب الجار والمجرور من حيث المعنى، وأعمل الثاني كما يقول البصريون لقربه، قال أبو حيان: «عطف و(تعالى) على (سبحانه)؛ لأنه اسم قام مقام المصدر الذي هو في معنى الفعل، أي: براءة الله، وقُدِّر: تنَزَّهَ، وتعالى يتعلق به (عن) على سبيل الإعمال؛ إذ يصح لسبحان أن يتعلق به (عن) كما في قوله ﴿سبحان ربّك رب العزة عمّا يصفون﴾»(٥) وقال السمين: «وتعالى عطف على ما تضمنه المصدر تقديره: تنَزّه، وتعالى، و(عن) متعلقة به أو بـــ(سبحان) على الإعمال؛ لأن (عن) تعلّقت به في قوله تعالى: ﴿سبحان ربّك رب العزة عما يصفون﴾»(٦)

ولنا هنا وقفة:

سبحان: عَلَمُ جِنْسٍ على التسبيح(٧) وهو ملازم للنصب على المصدرية،

---

(١) الدر المصون: ٣/١٥١ .

(٢) الأنعام: ١٠٠ .

(٣) يونس: ١٨، والنحل: ١، والروم: ٤٠ .

(٤) الأسراء: ٤٣ .

(٥) البحر: ٧/٥٤ .

(٦) الدر المصون: ٧/٣٦١ .

(٧) قال المبرد: «فأما قولهم سبحان الله فتأويله براءة الله من السوء، وهو في موضع المصدر، وليس منه فعل، فإنما حده الإضافة إلى الله وهو معرفة» المقتضب: ٣/٢١٧، فقوله وهو =

كما أنه ملازم للإضافة، والنحاة لا يجيزون إعمال علم المصدر قال ابن هشام: ((واسم المصدر إن كان علماً لم يعمل اتفاقاً))(١) .

والمفسرون أجازوا تعلق الجار والمجرور بـ(سبحان) مع أنه عَلَمُ جنس على التسبيح، ولعل الحامل لهم على ذلك أن العرب يتوسعون في الظروف والجار والمجرور اللذين يكفيهما رائحة الفعل .

وللمعترض أن يقول وما الحامل لهم هنا لتعليق الجار والمجرور بعلم المصدر ومزاحمة الفعل المتأخر؟ والفعل أولى وأحق بالتعلق به ولاسيما أنه متأخر أيضاً فما الداعي لمزاحمته بعلم مصدر؟

وقال تعالى: ﴿وَيَدْرَأُ عنها العذابَ أن تشهدَ أربعَ شهاداتٍ بالله إنه لمن الكاذبين﴾(٢) .

الجار والمجرور (بالله) يصحّ تعلقهما بالفعل (تشهدَ)، وبالمصدر (شهاداتٍ) قال أبو البقاء: (بالله يتعلق بشهادات، أو بأن تشهد كم ذكرنا في الأولى)(٣).

وقال تعالى: ﴿وجعلناه هدى لبني إسرائيل﴾(٤).

(لبني إسرائيل) قد يكون من صلة الفعل (جعلنا) وقد يكون من صلة المصدر (هدى)(٥)، والرابط بين العاملين أنّ المصدر مفعول به ثانٍ للفعل جعل.

= معرفة أي علم جنس، وقال ابن بري في حواشيه على الصحاح: ((إنما امتنع صرفه للتعريف وزيادة الألف والنون، وتعريفه: كونه علماً للبراءة كما أن نزال اسم علم للنّزول، وشتان اسم علم للتفرق)) التنبيه والإيضاح ٢٤٥/١

(١) أوضح المسالك: ١٨٧/٣ .

(٢) النور: ٨ .

(٣) التبيان: ٩٦٦ .

(٤) الإسراء: ٢، والسجدة: ٢٣ .

(٥) ينظر الدر: ٣٠٩/٧

قال تعالى: ﴿فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة﴾ (١).

إلى يوم القيامة مطلوب للفعل (أغرينا) وللمصدرين: (العداوة) و(البغضاء) والمعنى على هذه الأقوال: أغرينا بينهم إلى يوم القيامة العداوةَ والبغضاءَ، أو بينهم العداوةُ إلى يوم القيامة، أو بينهم البغضاءُ إلى يوم القيامة .

وقد تعلق الجار والمجرور بالأقرب وهو البغضاء(٢) .

قال تعالى: ﴿ولكم في الأرض مُسْتَقَرٌّ ومتاع إلى حين﴾ (٣) .

الجار والمجرور (إلى حين) يصح تعلقهما بأحد المصدرين (مستقر) و(متاع) فكل واحد منهما يطلبه من حيث المعنى معمولاً له، وهما من المصادر الميمية إذ المعنى ولكم في الأرض مستقر إلى حين، أو ولكم في الأرض متاع إلى حين قال السمين: ((فإن قلت من شرط الإعمال أن يصح تسلّط كلٍّ من العاملين على المعمول، ومستقر لا يصح تسلطه عليه لئلا يلزم منه الفصل بين المصدر ومعموله، والمصدر بتقدير الموصول، فالجواب: أن المحذور في المصدر الذي يراد به الحدث، وهذا لم يُرَدْ به الحدث، فلا يؤول بموصول، وأيضاً فإن الظرف وشبهه تعمل فيه روائح الفعل حتى الأعلام))(٤).

وقال تعالى﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف﴾ (٥).

قال السمين: ((قوله بالمعروف يجوز أن يتعلق بكل من: ﴿رزقهن﴾

---

(١) المائدة: ١٤ .

(٢) ينظر: التبيان: ٤٢٨،والفريد: ٢/٢٥ الدر: ٤/٢٢٧ .

(٣) البقرة: ٣٦ .

(٤) الدر المصون ١/ ٢٩٣، وينظر البحر: ١/٢٦٥، ولم يذكر في الآية أبو البقاء في التبيان: ٥٣، والمنتجب في الفريد ١/٢٧٦ إلا وجهاً واحد وهو التعلق بالأخير

(٥) البقرة: ٢٣٣

و﴿كسوتهن﴾ على أن المسألة من باب الإعمال، وهو على إعمال الثاني؛إذ لو أعمل الأول لأضمر في الثاني فكان يقال: وكسوهن به بالمعروف، هذا إن أريد بالرزق والكسوة المصدران»(١).

وقال تعالى: ﴿ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين﴾(٢).

الجار والمجرور (من رب العالمين) يصح من حيث المعنى تعلقهما بالمصدر الأول (تصديق) كما يجوز تعلقهما بالمصدر الثاني (تفصيل) فيكون المعنى: (تصديق الذي بين يديه من رب العالمين) و (تفصيل الكتاب من رب العالمين) وهذا هو باب التنازع (٣).

وقال تعالى: ﴿فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله﴾(٤).

قد مضى أن في (أربع شهادات) قراءتين بالرفع (٥) وبالنصب(٦)، وعلى قراءة النصب تكون (أربع) مفعولاً مطلقاً مُبَيِّناً للعدد، وعامله المصدر السابق (شهادة)، وعلى هذه القراءة يجوز أن يتنازع المصدران (شهادة) و(شهادات) في طلب الجار والمجرور (بالله) ليتعلقا بأحدهما، كما أجاز العلماء وجهين آخرين: أحدهما: أن ينفرد بالجار والمجرور المصدر السابق (شهادة) ولا يضر الفصل بين العامل ومعموله بالمصدر (شهادات) لأنه معمولٌ لـــ(شهادة) أيضاً، والوجه

---

(١) الدر: ٢/ ٤٦٥، وينظر البحر: ٢/ ٥٠١ .

(٢) يونس: ٣٧ .

(٣) ينظر: الكشاف ٢/٢٣٧، والفريد ٢/٥١٦، والبحر المحيط ٦/٥٨، الدر المصون ٦/٢٠٥.

(٤) النور: ٦ .

(٥) ينظر في هذه القراءة: السبعة: ٤٥٣، والموضح: ٩٠٧،

(٦) ينظر: السبعة: ٤٥٢، والحجة لابن زنجلة: ٤٩٥، والتذكرة لابن غلبون: ٥٦٥ .

الثاني: أن ينفرد المصدر الثاني (شهادات) بالجار والمجرور لقربه منه .

أما على قراءة الرفع فَيَتَحَتّمُ تعلُّق الجار والمجرور بـــ(شهادات)؛ لأنه الأقرب، ولا يصح تعلقهما بالمصدر الأول؛ لأن (أربع شهادات) خبر عن المصدر شهادة، والخبر أجنبي عن المبتدأ، ولا يجوز الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي(١) .

وقال تعالى: ﴿قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس﴾(٢).

(للناس) الجار والمجرور في محل نصب على الحال، والعامل فيه إما نوراً على قول الكوفيين، أو هدًى على قول البصريين، والذي يبدو أنه أعمل فيه الثاني لقربه، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني فقيل وهدى لهم(٣) .

وقال تعالى: ﴿تبصرة وذكرى لكل عبد منيب﴾(٤).

في إعراب(تبصرةً) ثلاثةُ أقوال: قيل إنه مفعول لأجله، وقيل إنه منصوب على المصدرية، وقيل منصوب على الحالية، والجار والمجرور (لكل عبد منيب) متعلق بأحد المصدرين (تبصرة) أو (ذكرى) فيأتي حينئذٍ التنازع (٥) .

قال تعالى: ﴿ ونزّلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين﴾(٦)

ذهب بعض المعربين للقرآن إلى تجويز التنازع في الجار والمجرور (للمسلمين) بين المصادر الثلاثة (هدى ورحمة وبشرى) ومنعه بعضهم بحجة أن التنازع فيها

---

(١) ينظر في هذا: التبيان: ٩٦٥، والفريد: ٣/ ٥٨٩، والبحر: ١٦/٨، الدر: ٣٨٥/٨ .

(٢) الأنعام: ٩١ .

(٣) البحر: ٥٨١/٤، ينظر الدر: ٣٤/٥ .

(٤) ق: ٨ .

(٥) ينظر الدر المصون: ٢٠/١٠

(٦) النحل: ٨٩ .

يؤدي إلى الفصل بين المصدر الأول ومعمولة بأجنبي وهو المعطوف الثاني والثالث، قال أبو حيان: ((وللمسلمين متعلق ببشرى، ومن حيث المعنى هو متعلق بهدى ورحمة))(١) وقال السمين: ((في جواز كون هذا من التنازع نظر من حيث لزوم الفصل بين المصدر ومعموله بالمعطوف حال إعمالك غير الثالث فتأمَّله، وقياس من جوَّز التنازع في فعل التعجب والتزم إعمال الثاني لئلا يلزم الفصل أن يُجوِّز هذا على هذه الحالة))(٢).

قال تعالى: ﴿رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾(٣).

اللام في(لئلا)يصح أن تتعلق بمضمر يفهم من معنى الرسل،والتقدير: أرسلنا رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا، كما يجوز أن تتعلق بأحد اسمي الفاعل (مبشرين) أو(منذرين) فيكون من باب التنازع فأن أعمل الأول تعلق الجار والمجرور به وهو (مبشرين)، وإن أعمل الثاني كما هو المختار عند البصريين تعلق الجار والمجرور به (٤).

وقال تعالى: ﴿إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون﴾(٥).

الجار والمجرور (لقوم) يصحُّ أن يتعلّقا بأحد الوصفين (نذير وبشير) من باب التنازع، وقد أعمل الثاني لقربه، ولو أعمل الأول لقيل: نذير وبشير لهم لقوم(٦).

---

(١) البحر المحيط: ٥٨٣/٦ .

(٢) الدر: ٢٧٩/٧ .

(٣) النساء: ١٦٥ .

(٤) ينظر التبيان: ٤١٠، والفريد: ٨٢٢/١، والبحر: ١٤٠/٤، الدر: ١٦١/٤ .

(٥) الأعراف: ١٨٨ .

(٦) ينظر: التبيان: ٦٠٧، والفريد: ٣٩٣/٢، الدر: ٥٣٣/٥ .

ومن خَصَّ البشارة بالمؤمنين، والإنذار بالكافرين لم يجعل في الآية تنازُعاً، وعلّق الجار والمجرور بـــ(بشير) ومعمول نذير محذوف عنده وتقدير الكلام نذير للكافرين وبشير لقوم يؤمنون .

ونذير فعيل بمعنى مُفْعِل بضم الميم وكسر العين المخففة، وبشير فعيل بمعنى مُفَعِّل بضم الميم وفتح الفاء وكسر العين المشددة

المبحث السابع: المتنازع فيه منصوب على المصدرية

قال تعالى: ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم واخشوا يوماً لا يجزي والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئاً إن وعد الله حق﴾(١). كلمة (شيئاً) تنازعها الفعل المنفي (لا يجزي) واسم الفاعل (جاز) وكل منهما يطلبها إما على جهة المفعول به، أو على جهة المصدرية على أنها صفةُ مصدرٍ محذوف، وقد أعمل الثاني لقربه على قول البصريين، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني وقيل هو جازيه(٢) .

المبحث الثامن: المتنازع فيه حال

قال تعالى: ﴿قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس﴾(٣).

(نوراً) من أجاز التنازع في الحال(٤) أوقعه في هذه الآية بين العاملين (أنزل) و(جاء).

---

(١) لقمان: ٣٣ .

(٢) ينظر: مجمع البيان للطبرسي: ٧١/٨، والبحر: ٤٢٤/٨، و الدر المصون: ٧٤/٩، وعناية القاضي: ٤٣٣/٧ .

(٣) الأنعام: ٩١ .

(٤) هو ابن معط كما سبق في الفصل الأول ص٤٣٩ .

فهرس المراجع والمصادر

١– ارتشاف الضرب أبي حيان الغرناطي، ت: رجب عثمان محمد، الخانجي، القاهرة ١٤١٨ﻫ .

٢– إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود الحنفي، ت: عبد القادر عطا، مكتبة الرياض لا . ط .

٣– أسرار العربية لابن الأنباري، ت: محمد بهجت البيطار، مجمع اللغة بدمشق: ١٣٧٧ﻫ .

٤– الأشباه والنظائر للسيوطي، ت: د. عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت: ١٤٠٦ ﻫ .

٥– الأصول في النحو لابن السراج، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة: ١٤٠٥ ﻫ .

٦– إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري، ت: محمد السيد عزوز، عالم الكتب ١٤١٧ﻫ

٧– إعراب القرآن للنحاس، ت: زهير غازي زاهد، عالم الكتب بيروت ١٤٠٥ﻫ.

٨– الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة، ت: د: عياد الثبيتي، دار التراث ١٤١٤ﻫ

٩– الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، ت: عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى ١٤٠٣ ﻫ

١٠– الأمالي الشجرية لابن الشجري، ت: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي

القاهرة ١٤١٣ ه .

١١– الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر .

١٢– أوضح المسالك لابن هشام، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ١٤١٥ ه.

١٣– إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، ت: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب: ١٤٠٨ ه

١٤– الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، ت: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم: ١٤٠٨ ه .

١٥– الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، ت: موسى العليلي، مطبعة العاني بغداد.

١٦– البحر المحيط لأثير الدين أبي حيان، المكتبة التجارية مكة المكرمة ١٤١٢ه.

١٧– البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ت: د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي: ١٤٠٧ ه .

١٨– بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال، للّبلي، ت: د.سليمان العايد، جامعة أم القرى ١٤١١ه

١٩– تاج العروس للزبيدي، ت: علي شيري دار الفكر بيروت١٤١٤ه

٢٠– التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، ت: علي البجاوي، عيسى الحلبي ١٩٧٦م .

٢١– التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون، ت د.عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء بالقاهرة ١٤١٠ه

٢٢– تذكرة النحاة لأبي حيان الغرناطي، ت: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة١٤٠٦هـ .

٢٣– التذييل والتكميل لأبي حيان، ت: د.حسن هنداوي دار القلم: ١٤١٨هـ.

٢٤– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، ت: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ .

٢٥– التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، ت: د، عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء، ١٤١٣ .

٢٦– تعليق الفرائد وتسهيل الفوائد لبدر الدين الدماميني، ت: د. محمد المفدى، مطابع الفرزدق بالرياض

٢٧– التنبيه والإيضاح لابن بري، ت مصطفى حجازي، وعلي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٨– تهذيب اللغة للأزهري، ت: محمد علي النجار وزملائه، المؤسسة العامة للتأليف والنشر القاهرة: ١٩٦٤م .

٢٩– توضيح المقاصد والمسالك للمرادي، ت: د. عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الثانية .

٣٠– الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٨هـ.

٣١– جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري، دار الفكر ١٤٠٥هـ .

٣٢– الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي، ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥هـ .

٣٣– حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد، ت: نظيف محرم خواجة، نشر

الجمعية الألمانية للبحث العلمي

٣٤- حاشية الصبان على الأشموني لمحمد على الصبان، عيسى البابي الحلبي . –

٣٥- حجة القراءات لابن زنجلة، ت سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ١٤٠٢هـ.

٣٦- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، ت: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون ١٤١٣هـ .

٣٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، ت: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب

٣٨- الخصائص لأبي الفتح بن جني، ت: محمد على النجار، دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ .

٣٩- دراسات لأسلوب القرآن محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة ١٣٩٢هـ.

٤٠- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، ت: د. أحمد الخراط، دار القلم دمشق ١٤٠٦هـ .

٤١- ديوان الأغلب العجلي (ضمن شعراء أميون) جمع نوري القيسي، عالم الكتب ١٤٠٥ هـ .

٤٢- ديوان امرئ القيس، ت: حقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ١٩٦٤م.

٤٣- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، ت: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف .

٤٤- ديوان خفاف بن ندبة السلمي (ضمن شعراء إسلاميون) صنعة نوري القيسي، عالم الكتب بيروت ط الثانية

٤٥– ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمع: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة ١٤١٢هـ.

٤٦– ديوان عدي بن زيد العبادي، ت: محمد المعيبد، وزارة الثقافية العراقية .

٤٧– ديوان كثير عزة جمع الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة بيروت ١٩٧١م.

٤٨– السبعة في القراءات لابن مجاهد، ت: د: شوقي ضيف، دار المعارف.

٤٩– شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي، ت: عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق، دار المأمون دمشق

٥٠– شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري، ت: عبد الستار فراج، مكتبة العروبة بالقاهرة .

٥١– شرح التسهيل لابن مالك، ت: د.عبد الرحمن السيد، و د.محمد بدوي مختون، هجر بالقاهرة

٥٢– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ت: د.صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٠م .

٥٣– شرح الحدود النحوية للفاكهي، ت د.محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس ١٤١٧هـ

٥٤– شرح شواهد الإيضاح لابن بري، ت: د. عيد مصطفى درويش، الهيئة المصرية لشئون المطابع الأميرية

٥٥– شرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي، ت يوسف حسن عمر منشورات جامعة قار يونس ليبيا ١٣٩٨ .

٥٦– شرح المفصل لابن يعيش، المطبعة المنيرية بالقاهرة ١٩٢٨م

٥٧– شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين، ت: د.تركي بن سهو

العتيبي، مكتبة الرشد ١٤١٣ هـ

٥٨- شرح المقدمة الكافية، لابن الحاجب، ت: د.جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار الباز ١٤١٨هـ

٥٩- شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمع مطاع الطرابيشي، مجمع اللغة بدمشق ١٤٠٥ هـ

٦٠- الصحاح للجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى .

٦١- عناية القاضي وكفاية الراضي، لشهاب الدين الخفاجي، دار الكتب العلمية ١٤٠٧هـ .

٦٢- غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي، بهامش سراج القارئ المبتدئ، مصطفى الحلبي ١٣٧٣هـ .

٦٣- فتح القدير، للشوكاني، ضبط عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء المنصورة: ١٤١٥ .

٦٤- الفتوحات الإلهية، لسليمان بن عمر العجيلي، عيسى الحلبي .

٦٥- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني، ت: د. محمد النمر ، وفؤاد مخيمر، دار الثقافة الدوحة

٦٦- القاموس المحيط للفيروز أبادي، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ

٦٧- الكافية في النحو لابن الحاجب، ت: د. طارق نجم، دار الوفاء ١٤٠٧هـ

٦٨- الكتاب لسيبوية، ت: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م

٦٩- الكشاف عن حقائق التنْزيل وعيون الأقاويل، لجار الله الزمخشري،

مصطفى البابي الحلبي القاهرة: ١٣٩٢ .

٧٠- لسان العرب لابن منظور، دار الفكر ١٤١٠ هـ

٧١- المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني، ت: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة جدة ١٤٠٨هـ

٧٢- مُثُل المقرّب لابن عصفور، ت: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية ١٤١٨هـ

٧٣- مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي، ضبط إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت .

٧٤- المحرر الوجيز لابن عطية، ت: المجلس العلمي بفاس، وزارة الأوقاف المغربية ١٣٩٥هـ .

٧٥- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، ت: عبد الحميد هنداوي، عباس الباز ١٤٢١ هـ

٧٦- مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه، مكتبة المتنبي بالقاهرة.

٧٧- المخصص لابن سيده، دار الفكر بيروت

٧٨- المسائل البصريات لأبي على الفارسي، ت: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني ١٤٠٤هـ

٧٩- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق ١٤٠٧هـ .

٨٠- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، ت: علي جابر المنصوري، عالم الكتب بيروت ١٤٠٦هـ .

٨١- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ت: د. محمد كامل بركات،

جامعة أم القرى ١٤٠٠هـ .

٨٢– المصباح المنير للفيومي، مكتبة لبنان ١٩٨٧ م

٨٣– معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ت: د.عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ١٤٠٨هـ .

٨٤– معاني القرآن للفراء، عالم الكتب بيروت .

٨٥– مغني اللبيب لابن هشام ت مازن المبارك ورفاقه، دار الفكر ١٩٧٩م.

٨٦– المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، مصطفي البابي الحلبي، ١٣٨١ هـ .

٨٧– المقاصد الشافية للشاطبي (قطعة من الكتاب)، ت: د. عياد الثبيتي، دار التراث مكة المكرمة ١٤١٧هـ .

٨٨– المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، ت: كاظم المرجان، وزارة الثقافة العراقية ١٩٨٢م .

٨٩– المقتضب لأبي العباس المبرد، ت محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية ١٣٩٩هـ

٩٠– المقرب لابن عصفور، ت: أحمد الجبوري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني بغداد ١٣٩١هـ

٩١– المُوْضَح في وجوه القراءات لابن أبي مريم، ت: د.عمر الكبيسي، الجماعية الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة ١٤١٤

٩٢– منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لعلي بن محمد الأشموني، عيسى البابي الحلبى .

٩٣– النكت الحسان لأبي حيان الغرناطي، ت: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة

الرسالة ١٤٠٥ هـ

٩٤- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، ت: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق ١٤٠١هـ

٩٥- همع الهوامع للسيوطي، ت: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية ١٣٩٤هـ .

٩٦- الوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي ت: عادل عبد الموجود وزملائه، دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ.

* * *

فهرس الموضوعات

الفصل الأول: باب التنازع دراسة نحوية........................... ٤٢٢
المبحث الأول حدّ التنازع ٤٢٢
المبحث الثاني: شروط التنازع: ٤٢٤
المبحث الثالث: العوامل المتنازعة ٤٣٥
تمهيد: في ترتيب العوامل ٤٣٥
المبحث الرابع: المعمولات التي يقع فيها التنازع ٤٣٨
المبحث الخامس: أي العوامل أحق بالإعمال ٤٤١
الفصل الثاني: العوامل النحوية المتنازعة في القرآن دراسة تطبيقية...... ٤٤٢
المبحث الأول: المتنازعان فعلان ٤٤٢
المبحث الثاني: المتنازعان فعل واسم فعل.......................... ٤٥٤
المبحث الثالث: المتنازعان فعل و وصف........................... ٤٥٦
المبحث الرابع: المتنازعان: فعل ومصدر ٤٥٧
المبحث الخامس: المتنازعان فعل ومصدران.......................... ٤٥٩
المبحث السادس: المتنازعان مصدران ٤٦٠
المبحث السابع: العوامل المتنازعة: ثلاثة مصادر ٤٦٣
المبحث الثامن: المتنازعان وصفان................................. ٤٦٤
الفصل الثالث: المعمولات المتنازع فيها في القرآن ٤٦٦
المبحث الأول: المتنازع فيه فاعل ٤٦٦
المبحث الثاني: المتنازع فيه مفعول به ٤٦٩
المبحث الثالث: المتنازع فيه مختلف بين الفاعلية والمفعولية ٤٧٦
المبحث الرابع: المتنازع فيه مفعول لأجله.......................... ٤٧٦

المبحث الخامس: المتنازع فيه ظرف زمان ٤٧٧
المبحث السادس: المتنازع فيه جار ومجرور ٤٧٨
المبحث السابع: المتنازع فيه منصوب على المصدرية ٤٩١
المبحث الثامن: المتنازع فيه حال ٤٩١
فهرس المراجع والمصادر ٤٩٢
فهرس الموضوعات ٥٠١

* * *